

تَضَحُّجُ لَيْسَ الْعَرَبِ

القسم الاول

بقلم الفقير اليه تعالى

أحمد بن محمد

﴿ غنى بطبعه ونشره ﴾

مَجْدُ عَبْدِ الْجَوَادِ الْإِسْمَاعِيلِيِّ

﴿ الطبعة الاولى ﴾

سنة ١٣٣٤ هجرية

﴿ حقوق الطبع محفوظة لناشره ﴾

طبع مطبعة الباكستان - بمب

تَضَحُّجُ لِسَانِ الْعَرَبِ

القسم الاول

بقلم الفقير اليه تعالى

أحمد بن محمد بن عبد الله

﴿ عنى بطبعه ونشره ﴾

مَجْلَدُ الْعَرَبِ

﴿ الطبعة الاولى ﴾

سنة ١٣٣٤ هجرية

﴿ حقوق الطبع محفوظة لناشره ﴾

طبع بمطبعة إكاليته - بصر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

(أما بعد) . فهذه تنبيهات على أغلاط وقعت في نسخة لسان العرب للإمام ابن منظور المطبوعة ببولاق سنة ١٣٠٠ — ١٣٠٨ كنّا عثرنا عليها أننا أقمنا المراجعة ونشرنا عنها فصولا في صحيفة المؤيد ومجلى الضياء والآن قد تمّ بدا لنا أن نجمع شتاتها وننظم شملها في هذه الأوراق بعد أن انضم عليها ما لم يسبق لنا نشره من قبل . واستأنفنا في ذلك بعد عشرين عاصمة أو متبجحين بفضل وانما هو جهد المقلّ دعانا العرض على الانظار سترصنا على ردّ الكتاب الى نصابه من الصحة فان لم نكن وفّقنا فيه الى الاصابة فحسبنا منه ارشادا لمطالع الى مواضع فيه حرّية بالبحث والنظر .

ولا بدّ لنا قبل الشروع فيما نحن آخذون فيه من التنبيه الى وهين وقعا في فاتحة الجزء الاول أحدهما في المقدمة التي عني بوضعها العلامة أحمد فارس حيث جاء بها عن المؤلف أنه ولد سنة ٦٩٠ هـ وتوفي سنة ٧٧١ هـ مع أن ولادته كانت سنة ٦٣٠ هـ ووفاته كانت سنة ٧١١ هـ كما في الوافي بالوفيات للصفيدي والدرر الكامنة لابن حجر والمنهل الصافي لابن تغري بردي والبغية للسيوطي فلم يزا حرم منه زمن صاحب القاموس كما توهمه العلامة المذكور وسبقه فيه العلامة ابن الطيّب لأن ولادة المجد كانت سنة ٧٢٩ هـ أي بعد وفاة ابن منظور بنحو ثمانى عشرة سنة .

والثاني في ترجمة المؤلف الواردة في الصفحة الاولى من هذا الجزء والمنقولة من بغية الوعاة للسيوطي فقد جاء بها أنه جمع في كتابه هذا بين (التهذيب والمحكم والصحيح وحواشيه والجمهرة والنهاية) والصواب أن الجمهرة ليست ممّا جمعه بل مبنى كتابه على الخمسة فقط وهي التي صرح باسمائها في خطبته .

ثم لنشرع فيما قصدنا ببيان منه من الاغلاط فنقول .

(من ذلك ما جاء في باب ألقاب الحروف وطبائرها وخواصها ج ١ ص ٨ س ٨)

« وأما تقارب بعضها من بعض وتباعدها فإن لها سرّاً في النطق يكشفه من تعناه كما انكشف لنا سرّه في حلّ المترجمات » . والصواب (من تعناه) يقال تعالى الشيء وتعنّاه إذا قاساه وتجنّسه .

(وفي مادة — أ ج أ — ج ١ ص ١٥ س ٨) روى لابي النجم « قد حوّته

جنّ سلمى وأجا » وجاء بعده « أراد أجا تخفّف تخفيفاً قياسياً الخ » . وروى أجا الثاني بالالف آخره مخففة غير مهموز والصواب همزه على أصله لأن المراد أنه كان كذلك مخففة الشاعر بحذف همزة والافتقار إلى معنى لتخفيفه المخفّف . (١)

(وفي مادة — ب ر أ — ج ١ ص ٢٤ س ١٥) عند الكلام على جمع

بريء « وبريء وبراءة مثل ما جاء من الجروع على فعّال نحو توارم وبراءة في جمع توارم وروئي » . ورسم (رباء) بالهمزة في آخره أي في موضع اللام من فعّال ولا يكون هذا جمعاً لروئي لأنّ ما جاء بالفاء والصواب أن يقال في جمع راء باب بالباء في آخره وهو الذي ذكره المصنّف وصاحب القاموس وغيرهما في مادة (رب ب) . وقال سيديويه في كتابه في باب تكسير ماعدّة حروفه أرمّة أحرف للجمع وقالوا ربي ورباب حذفوا الالف وبنوه على هذا البناء كما ألّفوا الهاء من جفرة فقالوا جفار الاء أنهم قد ضمّوا أول ذا كما قالوا ظئر وظوار وريخل وريخل انتهى .

(تتمة) هذا الجمع من الجروع العزيزة النادرة لأنّ فعّالاً يضمّ الأول وتخفيف العين ليس من أبنية جموع التكسير المعروفة وإنما سمع في الفاظ قليلة كشيئ وثنا وعرق وعراق وفري وقرار ورذل ورذل ولهذا ذهب بعضهم إلى أنه اسم جمع وقال آخرون بل هو جمع ولكنّ الأصل فيه الكسر والضمّ بدل منه . وقد كنت أتبع ما ورد منه فاجتمع لي اثنا عشر لفظاً ثم رأيت العلامة شهاب الدين الخفاجي زاد عليها كثيراً في شرحه لدرّة القواص فمن شاء

(١) نهنا بعض الادباء إلى أن أثر الهمز موجود بنسخته ولكنه ضعيف الظهور فراجعنا عدة نسخ من اللسان فرأينا في بعضها ظاهراً كنقطة صغيرة على الالف كما قال وفي بعضها محو كما هو في نسختنا فآثرنا إبقاء التنبيه عليه ليستدرك في النسخ التي لم يظهر فيها ولا يخفى أنه لا يمد على هذا الاعياناً مطبعياً لا خطأ في الرسم .

الوقوف عليها وعلى اختلاف أقوالهم فيها فليراجع (ص ١٤١) من الشرح المذكور المطبوع في الجواثب .

(وفي مادة — ج و أ — ج ١ ص ٤٤) رُوى قول الشاعر

« تنازعها لوتان ورْدٌ وجوْوةٌ ترى لآيآء الشمس فيه تحدّرا »

ثم جاء بعده « أراد وُرْدَة وجوْوة فوضع الصفة موضع المصدر » . وضبط (آيآء) بكسر أوّله والصواب فتحه لأنك تقول لآيآء الشمس وآيآؤها أى ضوءها وحسنها إذا كسرت أوّله قهرت وإن فتحته مددت كما نص عليه المصنف في مادة (أى ي — ج ١٨) والمجد في القاموس والتبريزي في شرح المعاني وذكر ابن سيده في المختصر في باب ما يكسر فيه مصر ويفتح فيمد . وقد ضبط بالكسر أيضا في مادة (ورد — ج ٤ آخر ص ٤٧٠) ورُوى هناك بالباء الموحدة فزيد خطأ على خطأ . وضبط هنا (المصدر) من قوله (فوضع الصفة موضع المصدر) بكسر أوّله والصواب فتحه وهو ظاهر .

(وفي مادة — ح ت أ — ج ١ ص ٤٦ س ٢٢) « رجل حنّاء و

وامرأة حنّاء قال وهو الذي يُعجّب بنفسه » . وضبط (يعجب) هنا وفي مادة (ح ن ت — ج ٢ ص ٣٣١) بالبناء للمعلوم والصواب ضبطه بالبناء للمجهول لأنك تقول أعجّبه نفسه فهو معجّب بها وقد تكرّر هذا الخطأ في مواضع من الكتاب ووقع مثله في مادة (ع ي ر) من القاموس طبع بولاق وكأنه كان شائعا بين المصحّحين قبل طبع اللسان فقدر ووافق المتنبّي في شرح العكبري المطبوع ببولاق أيضا

إن أكن معجبا فمعجب عجيب لم يجد فوق نفسه من مزيد

بكسر الجيم من (معجبا) والصواب فتحها لما ذكرنا . ووقع لهم مثله في مجمع الأمثال للميداني المطبوع بتلك المطبعة فضبطوا (معجبة) من قولهم (كل فتاة بأبيها معجبة) بكسر الجيم ولكنهم ضبطوها بالفتح في أمالي القالي (ج ٢ ص ٧١) كما فتحوها في كلمة (يعجبان) الواقعة في قول عروة بن أذينة من شرح الحماسة (ج ٣ ص ١٤٤)

لا يُعجبان بقول الناس عن عرْضٍ ويُعجبان بما قالا وما صنعنا

ويدلّك على صحّة ما ذكرنا نصّ القاموس وشرحه على أن قولهم (ما أعجّبه برأيه) شاذ لا يُقاس عليه لبنائه من المجهول كما أزهاه وما أشغله ولو كان مبنيا من المعلوم ما نصّا على شذوذه ولما كان التعجب على بابه

وفي كتاب تصحيح التصحيف ونحوه التحرير للصفدي نقلا عن تهذيب اللسان

للصواب « أَنَا مُعْجَبٌ بِكَ وَصَوَابٌ بِمُعْجَبٍ بِكَ بفتح الجيم وكذلك الذي فيه كِبَرٌ لا يقال فيه إلا مُعْجَبٌ أَيْضاً فَأَمَّا مُعْجَبٌ فَهُوَ الَّذِي يَعْجَبُكَ » .

(وفي مادة — ث ر ب — ج ١ ص ٢٢٩ س ٨) « وَانْصِلْ بِثَرِبِيَّ »

وَأَثَرِيَّ مَنْسُوبٌ إِلَى ثَرِبٍ وَقَوْلُهُ * وَمَا هُوَ إِلَّا الْيَثْرِبِيُّ الْمَقْطُوعُ * زَعَمَ بَعْضُ الرُّوَاةِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْيَثْرِبِيِّ السَّهْمَ لَا النِّصْلَ وَأَنَّ يَثْرِبَ لَا يَعْمَلُ فِيهَا النِّصَالُ » . وَرُوي (يَثْرِب) بِالْمُنَاةِ الْفَوْقِيَّةِ وَالصَّوَابُ بِالْمُنَاةِ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي طَبِيعَةِ مَدِينَةِ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ . وَأَمَّا يَثْرِبُ بِالْمُنَاةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ فَهُوَ مَوْضِعُ قَرَبِ الْيَمَامَةِ وَأَيْنَ هُوَ مِمَّا هُنَا .

(وفي مادة — ج ن ب — ج ١ ص ٢٧٠ س ٩) « وَرَجُلٌ لَيِّنٌ »

الْجَانِبُ وَالْيَتَنَّبُ أَيُّ سَهْلٍ الْقُرْبُ » . وَرُوي (سهل) بِالْجَرِّ وَلَا وَجْهَ لَهُ وَالصَّوَابُ رَفَعَهُ عَلَى أَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٌ عَلَى لَيِّنٍ أَوْ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْهُ .

(وفي مادة — ح س ب — ج ١ ص ٣٠٩) رُوي لَتَهِيكَ الْقَزَارِيَّ

« لَتَقِيَّتْ بِالْوَجْعِ طَعْنَةً مُرْهَفٌ مُرٌّ أَنْ أَوْلَتْهُ غَيْرَ مُحْسِبٍ » (١)

وَضُبُطُ (لَتَقِيَّتْ) بِكسر القاف والصَّوَابُ فَتْحُهَا لِأَنَّهُ مِنْ تَقَى يَتَقَى كَقَضَى يَقْضِي بِمَعْنَى اتَّقَى قَالَ أَوْسٌ بِصَفِّ رَحَاً

تَقَالَكَ بِكَعْبٍ وَاحِدٍ وَتَسْلُذُهُ بِدَاكٍ إِذَا مَا هَزَّ بِالْكَفِّ يَهْزِلُ

يُرِيدُ اتَّقَاكَ . وَمِنْهُ قَوْلُ أَبِي الْعَلَاءِ الْمَعَرِّيِّ

تَقْتَسِكُ عَلَى أَكْتَاكِ أَبْطَالِهَا الْقَنَا وَهَابَتِكَ فِي أَغْمَادِهَا الْمَنَاصِلُ

أَيُّ اتَّقَتَكَ .

وَرُوي (مُحْسِب) فِي الْبَيْتِ بِكسر السين عَلَى أَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ وَمَقْتَضَى تَفْسِيرُ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ يَفْتَحُهَا عَلَى أَنَّهُ اسْمُ مَفْعُولٍ فَقَدْ قَالَ قَبْلَهُ « حَسْبُكَ إِذَا وَسَدَتْ » وَاسْتَشْهَدَ بِالْبَيْتِ ثُمَّ قَالَ فِي تَفْسِيرِهِ « وَلِثَوِيَّتِ هَذَا الْكَافِ مَكْرَمٌ لَا مُوسَدٌ وَلَا مُكْفَنٌ أَوْ مَعْنَادَانَهُ لَمْ يَرْفَعَكَ حَسْبُكَ فَيَنْتَجِيكَ مِنَ الْمَوْتِ وَلَمْ يُعْظَمْ حَسْبُكَ » . انْتَهَى . وَعَلَى كَلَا التَّفْسِيرِ يَنْتَعِنُ الْفَتْحُ فِي (مُحْسِب) .

(وفي هذه الصفحة س ٢٠) « وَالْمُحْسِبَةُ الْوَسَادَةُ مِنَ الْإِثْمِ وَحَسْبُكَ أَجْلَاسُهُ »

عَلَى الْحُسْبَانَةِ أَوِ الْمَحْسِبَةِ » . وَضُبُطُ (الْحُسْبَةِ) فِي الْمَوْضِعِ يَنْتَعِنُ الْفَتْحُ وَكَذَلِكَ

(١) رواه أبو مسلم محمد بن أحمد الكاتب في مجالسه (للمست بالوجاء) الخ .

جاءت مضبوطة بالقلم بالفتح في هذه المادة من القاموس طبع بولاق ولم ينصّ الشارح على ضبط فيها ولو كانتها ضبطت بكسر الميم في مادة (زنن) — من اللسان ج ١٧ ص ٩١ (س ٢٤) وفي (ج ٤ ص ٧٤) من المخصص ومادة (ح س ب) من القاموس طبع الميمية وهو الصواب على ما يظهر لنصهم على كسر الأوّل فيما جاء في معناها من وزنها كيمر فتحة ومضندة ومخذلة لمدّهم إياها من الآلات فحملها على ما جاء من نوعها أولى عند فقدان النصّ.

(وفي هذه الصفحة أيضا س ٢٢) « هذا ما اشترى طلحة من فلان فتاه

بخمسة درهم بالحسب والطيب » وضبط (درهم) بفتح أوّله والصواب كسره ولم يحك أحد من اللغويين في الدال ضبطاً آخر وإنما نصوا على جواز الفتح والكسر في الهاء وعلى كونه جاء أيضاً على زنة مخرب وعد القلة شندی في صبيح الاعشى فتح داله من لحن المائة وكذلك فعل ابن الجوزي في تقويم اللسان فقال « تقول المائة درهم بفتح الدال والصواب درهم بكسر داله وقال ابن الاعرابي تقول العرب درهم ودرهم ودرهم » قال الصفيدي في تصحيح التصحيح ونحري بالتحريف بعدما نقل هذه العبارة « قلت الثلاثة بكسر الدال والأوّل بفتح الهاء والثاني بكسرها ».

(وفي مادة — دب ب — ج ١ ص ٣٥٨ س ٢١) « وقال ابن الاعرابي

الدُّبَابُ دبُّ والعُجْبَا جِبُّ الكثير الصياح والجلجلة وأنشد

إِيَّاكَ أَنْ تَسْبُدَ لِي قَرْدَ الْقَفَا حَزَايَةً وَهَيْبَانًا جُبَابِجَا
أَلَفَّ كَانَ الْغَازِلَاتِ مَنْخَنَهُ مِنْ الصُّوفِ نَكْنَأُ أَوْلَثِمَا دُبَابِجَا

وكتب المصحح بالحاشية ما نصّه « قوله والعجبا جب هكذا في الأصل والتهذيب بالجمعين وحرّر » قلت لم يظهر لي وجه توقف المصحح في هذه الكلمة مع ورودها في مادة (ج ب ب ج ١) واستشهاد المصنّف عليها بهذين البيتين منسوبين هناك لعبد الله بن الحجاج التغلبيّ

(وفي مادة — دل ب — ج ١ ص ٣٦٣) روى لمسكين الدارميّ

« بأيديهم مغارف من حديد أشبهتاهما مقيرة الدوالي »

وقال المصنّف « ذهب بعضهم إلى أنه أراد مقيرة الدواليب فابدل من الباء ياء ثم أدغم الباء في الياء فصار الدوالي ثم خفف فصار دوالي » والصواب (ثم أدغم الياء في الياء) بالثبته التحثية فيهما.

— ذ ب ب — س ق ب — ش ب ب — ض ب ب — ط ي ب — ع ت ب — ع ي ب — ٧

(وفي مادة — ذ ب ب — ج ١ ص ٣٦٦ أول المادة) « الذَّبُّ »

الدفعُ والمنعُ « بنصب (الذَّبُّ) والوجه رفعه بالابتداء

(وفي مادة — س ق ب — ج ١ ص ٤٥١ س ٢) في الكلام على السقب أى

ولد الناقة « وقيل هو سَقَبُ ساعة تَضَعُ فيه أُمُّه » والصواب (تَضَعُهُ) .

(وفي مادة — ش ب ب — ج ١ ص ٤٦٣) رُوى قول الشاعر

« بِمَوْرِ كَتَيْنٍ مِنْ صَلَوَى مِشَبٍّ مِنْ الثَّيْرَانِ عَقْدَهُمَا جَمِيلٌ »

وضُمَّبُط (صلوى) بشد الياء وفتحها والصواب بالتخفيف والسكون لأنه منتهى صلا وهو ما كان عن يمين الذَّبِّ وشماله والمَوْرِكُ والموركة الموضع الذى يجعل عليه الراكب رجلاه وبهذا الضمبُط يستقيم الوزن .

(وفي مادة — ض ب ب — ج ٢ ص ٢٧ س ١٦) « وَضُمِّبَتْ عَلَى

الضَّبِّ إِذَا حَرَّ شَتَّتُهُ نَفْرَجَ إِلَيْكَ » بسكون الراء والشين من (حرشته) والصواب فتح الراء كما لا يخفى .

(وفي مادة — ط ي ب — ج ٢ ص ٥١ س ١٧) « قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ

طَبِئْتُمْ فَأَدْخَلُوهُمْ خَالِدِينَ مَعَهُ كَتَمَ طَيِّبِينَ فِي الدُّنْيَا فَادْخُلُوهَا » . وجاء (كَتَمَ) هكذا بتاءين وصوابه كَتَمَ بنون فتاء وهو ظاهر .

(وفي مادة — ع ت ب — ج ٢ ص ٦٥ س ٢٣) « وَالتَّعْتَبُ التَّجَنُّيُّ »

تَعْتَبٌ عَلَيْهِ وَتَجَنُّيٌّ عَلَيْهِ بِمَعْنَى رَاحِدٍ . ورُوى (التعتَّب) بالجُرِّ والصواب رفعه على أنه مبتدأ أخبره التجنُّي .

(وفي مادة — ع ي ب — ج ٢ ص ١٢٥) رُوى لبعضهم

« وَصَاحِبٍ لِي حَسَنٍ الدَّعَابَةِ لَيْسَ بَذَى غَيْبٍ وَلَا غِيَابَةٍ »

وَضُمَّبُط (الدعابة) هنا بكسر الأَوَّلِ وفي مادة (و ص ي — ج ٢٠ ص ٢٧٤ س ٥) بفتحها والصواب ضمُّه كما نُصِّ عليه في القاموس وغيره ومعناها في الموضعين اللَّعِبُ والمزاح .

(وفي مادة — غ ض ب — ج ٢ أول ص ١٤١) روى لأُرَيْد بن

الصِّمَّة روى أخاه عبد الله

«فانْ تُعْقِبِ الْإِيَّامُ وَالْدَهْرُ فَأَعْلَمُوا بنى قَارِبٍ أَنَّنَا غَضَابُ مَعْجِدٍ
وإن كان عبدُ الله تَخَلَّى مَكَاتِهِ فما كان طَيْمَاشاً وَلَا رَيْشَ الْيَدِ»
ثم جاء بعده «قوله معجيد يعني عبد الله فاضطرَّ ومعجيد مشتق من العبد فقال معجيد وإنما
هو عبد الله بن الصِّمَّة أخوه» وضمبط (فاضطرَّ) بفتح الطاء أى بالبناء للمعلوم والصواب
ضمها لا تلك تقول اضطرَّه فلان إلى كذا تريد أحواله وألجأه فاضطرَّ هو بالبناء للمجهول
ووقع مثله في مادة (س م و — ج ١٩ — أول ص ١٣٣) في قوله «فجاء به هذا الشاعر
لما اضطرَّ على القياس المتروك» فضمبط بفتح الطاء أيضاً . وكذلك وقع مثله في مادة
(أ ض ض — ص ٣٢١) من القاموس طبع بولا ق .

(وفي مادة — ك ل ب — ج ٢ ص ٢٢٠ س ١٤) أرض كَلِيبَةُ أَى

غليظة قُفَّ لَا يَكُونُ فِيهَا شَجَرٌ وَلَا كَسَلٌ وَلَا نَكُونُ جَبَلًا » . وروى (نكون) بالنون
أوله وصوابه بالمتنشاء الفوقية لهود الضمير فيه إلى الأرض .

(وفي مادة — ف ت ت — ج ٢ ص ٣٦٩) روى لزهير

«كانَ فُتَاتُ الْمَهْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْقَنْيِ لَمْ يُحْطَمِ
ولا معنى هنا للقنى بالقاف وإنما هو القنأ بالقاف وهو غيب الثعلب أو شمس جردو حَبُّ أحمرو به
روى البيت في مادة (ف ن ي — ج ٢٠ ص ٢٥) ولم يذ كر شراح المعلقات غير هذه
الرواية فيه .

(وفي مادة — ح ي ث — ج ٢ ص ٤٤٥ س ١١) «حيثُ ظرفُهم

من الامكنة» الخ بتنوين (حيث) والصواب بناؤها لان كلام المصنف عنها صريح في
إرادته المبنية لا المعربة في لغة بني قحس التي تكلم عليها بعد ذلك .

(وفي مادة — ل و ث — ج ٣ آخر ص ٧) «وقال الدورى لم يُبْلِثْ لم

يُبطىء» هكذا غير نقط في (الدورى) وكتب المصحح في الحاشية «كذا في الأصل بلا
نقط ولا شكل ويمكن أنه البورى نسبة إلى بور بضم الباء بلدة بفارس خرج منها مشاهير والله
أعلم» . قلنا الراجح أنه (التوزي) بفتح المثناة الفوقية والواو المشددة وبالزاي وهو

اسم كثير الورود في النقول اللغوية كما يعلم بالتبُّع وُبراديه عبد الله بن محمد بن هرون الامام
اللغوي أحد من قرأ على التجرى والاصمى وروى الكثير عن أبي عبيدة ونسبته الى تَوْز
بلدة بفارس يقال لها تَوْج أيضا .

(وفي مادة — ح ر ج — ج ٣ ص ٥٩) رُوى لمنتزة بصف ظليما

وقال لَصَّه

« يَتَّبَعْنَ قَلَمَ رَأْسِهِ وَكَأَنَّهُ * تَخَرَّجَ عَلَى نَعَشٍ لَهْنٌ مُخَيِّمٌ »

ورُوى (مخيم) بالرفع على أنه نعت لخرج والصواب جرّه على أنه نعت لنعش
وبه ضبط في مادة (ن ع ش — ج ٨ ص ٢٤٧) ومنه المجهول عليه خَيِّمَةٌ كما
في شرح ابن النحاس على المملقات . وللهجرج معانٍ أوفقها لما هنا أنه خشب يشد
بعضه الى بعض ويُجعل فوق نعش الميت . ولا يخفى أن قوافي القصيدة كلها
مجرورة فلا داعي لتوهم اقواء لم ينص عليه أحد . (١)

(وفي مادة — س ب ج — ج ٣ ص ١١٨ س ١٧) « السَّبِيحَةُ القميص

فارسيّ معرّب ابن السكيت السَّبِيح والسَّبِيحَةُ البقير » . ورُوى (السبيحة) بالطاء
المهملة والصواب بالجيم كما لا يخفى .

(وفي مادة — ع ر ج — ج ٣ ص ١٤٥) رُوى لابي المكعب الاسديّ

« أَفْكَانٌ أَوَّلَ مَا أَثْبَتَ تَهَارِشَتْ * أَبْنَاءُ عُرْجٍ عَلَيْكَ عِنْدَ وَجَارٍ »

وجاء بعده « يعنى أبناء الضباع وترك صرف عُرْج لانه جعله اسما للقييلة . وأما ابن
الاعرابي فقال لم يَجْرُ عرج وهو جمع لانه أراد التوحيد والعُرْجَةُ « الخ . وضبط (لم
يجر) بفتح فضم مع تشديد الراء أى بجعله مضارعا لجرّ والكلام هنا في منع الصرف
فكان الصواب أن يُضبط بضم فسكون مع تخفيف الراء من أجراء يُجْزِيهِ بمعنى صرفه
وهو اصطلاح لهم يعسربه سيبويه في الكتاب وصاحب القاموس في بعض المواضع

(١) أورد علينا بعض الادباء أن ذلك يصح اذا جعل مخيم اسم مفعول وأما على جملة اسم فاعل
فهو مرفوع نعت لخرج ولا يصح غيره ثم نقول نص صاحب اللسان في مادة (ن ع ش) على
مجيء الروايتين في البيت أى كسر الياء وفتحها . ونقول ليس في عبارة صاحب اللسان وذكره
للروايتين في (ن ع ش) ما يبين الرفع اذ لا مانع من أن يكون (مخيم) الواقع في الرواية
الآخرى أى بصيغة اسم الفاعل نعمتا لنعش أيضاً من خيم اللازم بمعنى دخل الخيمة والمراد عليه جرح
قد خيم هو فيه . وإنما حرصنا على رواية الجر لان في الرفع الاقواء وهو عيب لا يستكت عنه وقد
راجعنا ما بأيدينا من شروح المملقات وشرح الاعلم على ديوان عنقرة فلم نجد أثراً لذكره .

قال الخفاجي في شفاء العليل^(١) في كلامه على (جهنم) «لم تُجَرَّ بمعنى لم تنصرف وهي عبارة سيديويه والمنصرف وغير المنصرف عبارة البصريين واصطلاح السكوفيين المُجَرَّى وغير المُجَرَّى» انتهى والمعنى عليه ظاهر من سياق العبارة إذ لا اختلاف في أن اللفظ (عرج) في البيت مجرور للاضافة وإن كان جرّه بالفتحة . اللهم إلا إذا حملناه على تساهل السكوفيين وبمض النجاة في التعبير عن ألقاب الاعراب فيكون المراد بالجر هنا الكسر غير أننا نرى ضبطه على ما ذكرناه أولى منماً للالتباس .

(وفي مادة — ع ن ج — ج ٣ ص ١٥٤ س ٣) «والعَجُّ أن يجذب

راكب البعير خطامه قِبَلَ رأسه حتى ربما لزم دِفْراه بقادمة الرجل» . وروى (دفره) بالذال المهملة والصواب بالمعجمة وهي العظم الشاخص خلف أُذُن البعير والمراد حتى تحاذي أُذُن البعير قادمة الرجل من شدة الجذب .

(وفي مادة — غ م ل ج — ج ٣ ص ١٦١) روى لابي نُخَيْلة في

وصف ناقة تَعْدُو في شرق واسع

«تُفْرِقُهُ طَوْرًا بَشْدٍ تُدْرِجُهُ * وتارة يُفْرِقُهَا غَمَلَجَهُ»

هكذا بضبط (غملجه) بفتح الجيم وضم الهاء والصواب ضم الجيم لرفعه على الفاعلية ليفرق واسكان هاء الوصل .

(وفي مادة — ف ر ج — ج ٣ ص ١٦٦) روى للسيدي

«قَمَدَت كَلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسَبُ أَنَّهُ * مَوْ لَى الْمُخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا»

وروى (قمدت) بالقاف من القعود وهو شيء لم يروه أحد وانما الصواب (قَمَدَت) بالفاء والغين المعجمة من غدا يغدو أو بالمهمل من عدا يعدو وهما الروايتان المنصوص عليهما في شروح المسالك وبالأولى ورد البيت في مادة (ولى) — ج ٢٠ ص ٢٩١) إلا أنه روى بنصيب (خلفها وأمامها) مع أن القصيدة مرفوعة الروي فالصواب رفعهما قال الزوزني خلفها وأمامها خبر مبتدأ محذوف تقديره هو خلفها وأمامها ويكون تفسير كَلَا الْفَرَجَيْنِ ويجوز أن يكون بدلا من كَلَا الْفَرَجَيْنِ

(١) شفاء العليل كتاب في المغرب والدخيل مشهور ورد اسمه في نسخة المطبوعة بالعين المعجمة وهو المشهور أيضاً على اللسنة ونقل عنه الحبي نقولا في قصد السبيل فأورده بالمهمل وكذلك فعل الشيخ مصطفى المدني في كتابه المغرب والدخيل ورأيناه أيضاً وارداً بها في عبارات بعض المؤلفين فلا يبعد أن يكون مؤلفه قصد تسميته بذلك فصاحفه الناس .

وتقديره فعدت كلا الفرجين خلفها وأمامها تحسب أنه مولى المخافة .

(وفي مادة — ك ج ج — ج ٣ ص ١٧٥ س ١٩) « السُّجَّةُ بالضمِّ

والتشديد لُصْبَةٌ للصبيان قال ابن الأعرابي هو أن يأخذ الصبي خَزَفَةً فيدورها ويجعلها كأنها كُرَّةٌ ثم يتقارون بها » . وضُبط (كُرَّة) بتشديد الراء والصواب تخفيفها على وزن ثَبَّة بنص القاموس .

(وفي مادة — ن ض ج — ج ٣ ص ٢٠٢ س ٧) « ونَضِجَت الناقة

بوالدها ونَضِجَتَهُ وهى مُنَضِّجٌ جاوزت الحَقَّ بشهر ونحوه ولم تُنَضِّجْ أى زادت على وقت الولادة » . ورُوى (الحَقَّ) بالجر والصواب نصبه على المفعولية لجاوزت وهو ظاهر . ولا يبعد أن تكون اللفظة ضُبطت فى الأصل بضبطتين أى بفتح الحاء وكسرها لأنَّ الحَقَّ إذا كان بالمعنى الوارد هنا جازى أوله الضبطان كما فصله المؤلف وصاحب القاموس فى موضعه فقول الناصب الكسرة الى القاف ولم ينتم لها المصحح .

(وفي مادة — ب د ح — ج ٣ ص ٢٣٠ س ١٧) « والبَدَحُ من قولهم

بَدَحَ بهذا الامر أى باح به » والصواب (بهذا) بالذال المعجمة وهو ظاهر .

(وفي مادة — ذ ب ح — ج ٣ ص ٢٦٤ س ٦) « وتذابح القوم أى

ذبح بعضهم بعضاً يقال التَّمَادُحُ التَّدَابِحُ » . والصواب التَّدَابِحُ بالذال المعجمة لأنَّ الكلام فى مادة الذبح ولا معنى هنا للتدابع بالهملة .

(وفي مادة — س ي ح — ج ٣ ص ٣٢٣ س ١٤) « وفى حديث علىّ

رضى الله عنه أولئك أُمَّة الهُدَى ليسوا بالمسيح ولا بالتدابع البُذُر يعنى الذين يسيحوا فى الارض بالنميمة » . « ورد (يسيحوا) هكذا بحذف النون والصواب يسيحون باثباتها لتجرّد الفعل من الناصب والجازم . وسيأتى الكلام على حذف هذه النون مفصلاً فى مادة (ط ل ق) .

(وفي مادة — ق ر ح — ج ٣ ص ٣٩٦) روى لعبيد

« فَمَنْ بَنَجَوْتَهُ كُنْ بِمَقْوَتِهِ * وَالْمُسْكِنُ كَنْ يَمْشَى بِقِرْوَا حِ »

وضُبط (عبيد) بضم أوله أى بصيغة التصغير وبها ضُبط أيضاً فى مادة (م ج س — ج ٨ ص ٩٨ س ١٣) وهو ابن البرص المشهور والبيت من قصيدة

له يصيف بها السحاب أولها (تَهَبَّتْ تَلُومٌ وَلَيْسَتْ سَاعَةَ اللَّاحِ) والصواب فيه
عبيد بفتح فكسر كما نص عليه الامام ابن خلكان في آخر ترجمة ابن دريد والحافظ
شمس الدين الذهبي في كتاب المشتبه في أسماء الرجال والبغدادى في خزائنه (ج ١
ص ٣٢٣) . (وفي مادة ج ر ض ج ٨ ص ٣٩٩ س ١٤) « أول من قاله عبيد
ابن البرص » أى المثل المشهور (حال الجريض دون القريض) فضبط بضم
فكسر وهو ضبط عبيد والصواب ما ذكرنا .

ومما يُستأنس به في ضبطه قول أبي تمام من قصيدة

لَمَّا أَظَلَّتْ غِمَامُكَ أَصْبَحْتَ * تِلْكَ الشُّهُودُ عَلَى وَهْيِ شُهُودِي

من بعد أن ظنوا بأن سيكون لى * يَوْمَ يَبْخِيهِمْ كَيْوَمَ عَبِيدِ

قال الصولي في شرحه على الديوان يعنى عبيد بن البرص الأسدي لقي النعمان في يوم
بؤسه الذي كان لا يلقاه فيه أحد الا قتله فقتله وكان بلغه أنه هجاه .

وقال التبريزي في شرحه هو عبيد بن البرص الشاعر قتله عمرو بن هند .

وقول أبي الغلاء المَعَرِّيَّ في لزوم ما لا يلزم

يَوَدُّ الْفَتَى أَنَّ الْحَيَاةَ بَسِيطَةٌ وَأَنَّ شِقَاءَ الْعَيْشِ لَيْسَ يَبِيدُ

كَذَلِكَ نَهَامُ الْفَقْرِ يَخْشَى مِنَ الرَّدَى وَقَوَاتِهِ مَرُوءٌ بِالْقَلَا وَهَبِيدُ

وَقَدْ يُخْطِئُ الرَّأْيَ أَمْرُوٌّ وَهُوَ حَازِمٌ كَمَا اخْتَلَّ فِي نَظْمِ الْقَرِيضِ عَبِيدُ

أراد عبيد بن البرص في قوله (أَفْقَرَ مِنْ أَهْلِهِ مَلْحُوبٌ) فإنه أدخل بوزن
أبيات منها . فيعلم مما تقدم أن مراد الشاعر بن عبيد بن البرص وإذا تأملت
قوافي القصيدتين وجدت حركة الحذف وفيهما محالصة للرديف والميناد مما يستجيبه
المولّدون ويستبعد من مثل أبي تمام فضلاً عن التزم في شعره ما لا يلزم .

ومما يُستأنس به أيضاً قول أبي سعيد الرستمي من قصيدة في وصف شعره

قَوَافٍ إِذَا مَارَاهَا الْمَشُوقُ هَزَزْنَ لَهَا الْغَانِيَاتُ الْقَدُودَا

كَسَوْنَ عَبِيدًا ثِيَابَ الْعَبِيدِ وَأَضْحَى لَبِيدٌ لَدَيْهَا لَبِيدَا

(وفي مادة — أرخ — ج ٣ ص ٤٨٢ س ٤) في تفسير بيتين « قال الغفر

ولد الوعل والأزخ ولد البقرة ويخز مس أى بسكت أولاً طوم الضمَام بين

شفتيه » . والصواب (والأطوم) بتقديم واو التعطف على الالف وهو ظاهر .

(وفي مادة — زلخ — ج ٣ ص ٤٩٨ س ١٤) « وسئل أبو الدقيش

عن تفسير هذا البيت بعينه فقال الزلخ أقصى غاية المفالي لزلخ غلوة تسهم »
والصواب (والزلخ) .

(وفي مادة — ج د د — ج ٤ آخر ص ٧٨) « وبه سميت المدينة التي

عند مكة جندة » والصواب (سمييت) وهو ظاهر . نعم يصح (سمت) إن
جعلناه من سمي مجهول سماء يسموه بمعنى سماء ثم أجريناه على لغة طييء بأن
نفتح عينه ليصير (سماء) لأنهم يكرهون محيى الياء المتحركة بعد كسرة فيفتحون ما قبلها
لتنقلب ألفاً فيقولون في مثل رضى مبنياً للمعلوم رضا وفي رضى المجهول رضى قال
شاعر منهم

استوقد النبل بالضيض ونصطاد قوساً بُنت على الكرم

أراد بُنييت . إلا أن كل هذا تكلف ظاهر لا داعي له وما يجوز لطیيء أو لغيرهم
لا يجوز التعبير به في كتب اللغة ولكن يؤتى به لبيانه وشرحه لأنها انما وضعت
لتوضيح المشكل وتفسير المستعلق لا لإغراب باللفات .

(وفي مادة — ج ع د — ج ٤ ص ٩٥) روى قول الراجز

« قد تيممتي طفلة أملود * بفاحم زينسه التجميد »

وضبط (طفلة) بكسر الطاء والصواب فتحها لأن المراد هنا المرأة الرخصة الناعمة
لا التي في سنن الطشولة . (١)

(وفي مادة — ج ود — ج ٤ ص ١١١) روى للفرزدق

« قوم أبوه أبو العاصي أجادهم * قرّم نجيب لجذات منا حبيب »

(١) أورد علينا بعض الأدباء أن « الطفلة بالكسر تطلق على التي إلى البلوغ كما في المصباح
ولا مانع من تشقيها قبيل البلوغ فلا وجه لعد الكسر خطأ » . وقول نعم لا مانع من ذلك ولكن
لا يخفى ما فيه من التكلف والبعد عن مراعي الشعراء في التقليل اللهم إلا إذا كان هناك ما يدل على
أن القائل كان يتمشق طفلة صغيرة لهج بها في شعره . وبعد فلا نخال هذه الكسرة إلا خطأ من
الناسخ جرى فيه على ما جرى عليه في مادة (ع ط ر — ص ٢٥٩) في قول الشاعر

عاق خوداً طفلة معطاره إياك أعنى فاسمي بإجاره

فانه ضبطها أيضاً بكسر الطاء وهو ظاهر البطلان لأنهم فسروا الخود بالفتاة الشابة وقد جاء في المصباح
أن الشباب سن قبل الكهولة .

وضُبط (لجدات) بفتح التاء كأنهم توشمونه مُنوعاً من الصرف والصواب كسرها مع التنوين .

(وفي مادة — س أ د — ج ٤ ص ١٨٤) روى لبعضهم

« لم تَلَقَ خَيْلٌ قَبْلَهَا مَالَقِيَّتٌ * من غِبِّ هاجرة وسير مُسْنَدٍ »

وضُبط (لقيت) بثلاث فتحات ثم جاء بعده « أراد لَقِيَّتٌ وهي لغة طيِّية » . قلنا المراد بلغة طيِّية أنهم يقولون في مثل لَقِيَّةٌ يَلْقَاهُ لَقَاءٌ يَلْقَاهُ كَمَا تَقْدَمُ الْكَلَامُ عَلَيْهَا قَبْلَ هَذَا لَا أَنَّهُمْ يَنْطِقُونَ بِالْفِعْلِ عَلَى مَا رُسِمَ بِهِ فِي الْبَيْتِ . ومن المعلوم أَنَّ الْفِعْلَ الناقص إذا كان بالالف واتصلت به تاء التأنيث سقطت ألفه فيقال في مثل رَمَى وَغَزَا رَمَتْ وَغَزَتْ فالصواب في البيت (ما قد أحقت) كما روى في مادة (ل ق ي — ج ٢٠ ص ١٢٠) وبه يستقيم الوزن .

(وفي مادة — س ن د — ج ٤ ص ٢٠٥ س ١٨) « وَالْمُسْنَدُ مُثَقَّلٌ »

سنود القوم في الجبل وفي حديث أَحَدُ رَأَيْتُ النِّسَاءَ يُسْنِدْنَ فِي الْجَبَلِ أَيْ يُصْنَعْنَ وَيُرَوَّى بِالشِّينِ الْمَعْجَمَةِ وَسَنَدَكَرَهُ . والمراد بالثقل المشدد كما لا يخفى وليس في لفظ (السند) حرف مشدد إلا السين وهي لا تكون إلا مشددة متى سبقتها أداة التعريف لأنها من الحروف الشمسية وحكمها معلوم ولا نرى أحداً يُعْنَى بالنص على مثلها بل أُخْرِجَ بَأَن يَكُونُ النَّصُّ هُنَا مَدْعَاةَ الْاضْطِرَابِ فِي ضَبْطِ الْكَلِمَةِ إِذْ قَدْ يَتَبَادَرُ أَنَّ التَّشْدِيدَ فِي غَيْرِ هَذَا الْحَرْفِ فِيَقَعُ الْأَشْكَالُ . ومثل هذا وإن كان خارجاً عما نتعرض له وليس مقصوداً بالذات من ذكره هنا إلا أَنَّهُ شَيْءٌ غَرَضُ قَلْبِنَا فِيهِ بِمَا ظَهَرَ لَنَا . ولا ندرى عَمَّنْ نَقَلَ الْمُؤَلِّفُ هَذِهِ الْجُمْلَةَ أَمَّا الْحَدِيثُ وَمَابَعْدَهُ فَمَقُولٌ مِنْ نِهَايَةِ ابْنِ الْأَثِيرِ وَالتَّبَادُرُ مِنْ قَوْلِهِ « وَيُرَوَّى بِالشِّينِ الْمَعْجَمَةِ وَسَنَدَكَرَهُ » أَنَّهُ مَذْكُورٌ فِي (ش ن د) مَعَ أَنَّ هَذِهِ الْمَادَّةَ لَا وُجُودَ لَهَا فِي الْكِتَابَيْنِ وَلَا فِي كِتَابِ اللُّغَةِ الَّتِي بَأَيْدِنَا وَلَكِنْ الَّذِي ذَكَرَهُ الْأَمَامُ السَّيُوطِيُّ فِي مَخْتَصَرِ النِّهَايَةِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى (سَنَد) أَنَّ الرِّوَايَةَ الْآخَرَى فِي الْحَدِيثِ (يَشْتَدُّنَ) أَيْ مِنْ الشَّدِّ بِمَعْنَى الْإِسْرَاعِ فِي الشَّيْءِ . وبمراجعة باب الشين من النِّهَايَةِ وَجَدْنَا فِيهِ مَا نَضْمُهُ .

« وفي حديث أَحَدٍ حَتَّى رَأَيْتُ النِّسَاءَ يَشْتَدُّنَ فِي الْجَبَلِ أَيْ يَعْدُونَ هَكَذَا

جَاءَتْ اللَّفْظَةُ فِي كِتَابِ الْحُمَيْدِيِّ . وَالَّذِي جَاءَ فِي كِتَابِ الْبُخَارِيِّ يَشْتَدُّنَ هَكَذَا

جاء بدال واحدة والذي جاء في غيرهما يَشْتَدُّ بالسين المهملة والنون أى يُصْبِتُ يَشْتَدُّ فيسه
فان صَحَّحت الكلمة على ما في البخاري وكثير ما يجيء أمثالها في كتب الحديث وهو
قبيح في العربية لأن الادغام إنما جاز في الحرف المضعف لما سكتي الأول وتحرك
الثاني فاما مع جماعة النساء فان التضعيف يظهر لأن ما قبل نون النساء لا يكون الا
ساكنا فيلتقي ساكنان فيحرك الأول وينفك الادغام فتقول يَشْتَدُّ فيمكن
تخريجها على لغة بعض العرب من بكر بن وائل يقولون رَدَّتْ وَرَدَّتْ وَرَدَّتْ (١)
يريدون رَدَّتْ وَرَدَّتْ وَرَدَّتْ قال الخليل كانوا قد روا الادغام قبل دخول
النون والنون فيكون لفظ الحديث يَشْتَدُّ انتهى .

وقد نقل صاحب اللسان هذه العبارة بنصها في مادة (ش دد — ج ٤ ص ٢٢٠)
إلا أن ضبط بعض الكلمات وقع مخالفا لما فيها فضبطوا (يَشْتَدُّ) في الموضعين
هكذا باسكان الدال المخففة كما ضبطوا (رَدَّتْ) وما بعده بالاسكان والتضعيف أيضاً
والكلام في ذلك هو المقصود من كل ما تقدم فتقول .

المفهوم من عبارة ابن الاثير أن الدال في كل ذلك مشددة مفتوحة بدليل تصريحه
بقبحه في العربية لا اجتماع الادغام مع ضمير الرفع المتحرك الى آخر ما ذكره ولو كانت الدال
ساكنة مخففة كما ضبطت في اللسان لسكان الفعل على بابه مع الضمير ولم يكن هناك وجه
للاستعجاب . وكان المصحح اغتر بقله « يَشْتَدُّ هكذا جاء بدال واحدة » فظنه نصاً
على حذف إحدى الدالين ولم يفتن لما جاء بعده في العبارة فوقع في هذا الضبط . وبعضه
ما ذكرنا قول الامام ابن مالك في التسهيل « والادغام قبل الضمير لغة (٢) » وقول أبي
حيان في شرحه « قوله لغة هي لغة ناس من بكر بن وائل يقولون رَدَّنْ وَمَرَّنْ وَرَدَّتْ
وهذه لغة ضعيفة كانوا قد روا الادغام قبل دخول النون والتاء فاقبوا اللفظ على حاله عند
مادخلنا . وحكى بعض الكوفيين في هذا رَدَّنْ يزيد نونا ساكنة قبل نون الاناث
وبدغم فيها لأن نون الاناث لا يكون ما قبلها الا ساكنا وكانه حافظ على بقاء الادغام
فزاد هذه النون » انتهى . وقال الدماميني « وبعضهم يزيد ألفاً فيقول رَدَّاتْ وهو
في غاية السهولة » انتهى أى زيادة الالف قبل تاء الضمير كما في شرح التسهيل لعل باشا .
وقد تكلم سيدي على هذه اللغة في باب اختلاف العرب في تحريك الآخر الخ من
الكتاب (ج ٢ ص ١٦٠ من النسخة المطبوعة ببولاق) .

(١) ضبطت هذه الكلمة في كتاب النهاية المطبوع بمصر بضم أولها وهو تحريف ظاهر .

(٢) في بعض نسخ التسهيل لنية .

(وفي مادة — ص ي د — ج ٤ ص ٢٤٩ س ٨) « وقد يقع الضميدُ

على الضميد نفسه تسميةً بالمصدر كقوله تعالى لا تقتلوا الضميد وأنتم حرّم » . وضبط
(الضميد) بكسر أوله والضمّواب فتحه لأن مصدر صاد مفتوح الأول قياساً وحسب
استشهاده بالآية الكريمة وهو فيها مفتوح .

(وفي مادة — ط ر د — ج ٤ ص ٢٥٨) « والطير يدة لُعبة

الصبيّان صبيان الأعراب يقال لها المأتمّة والمتمّة وليست بثبت وقال الطرّماح
يصف جوارى أدركن فترقن عن لعب الصغار والأحداث

قضت من عناق والطير يدة حاجة فهنّ الى لهو الحديث خضوع
وروى (عناق) بالنون والقاف والضمّواب (عياف) بفتح أوله وبالمثناة التحتيّة
والفاء وهي لعبة أخرى للصبيان قال عنها صاحب القاموس « والعياف كسحاب
والطريدة لعبتان لهم أو العياف لعبة الضمّة » . وقال المصنف في (ع ي ف —
ج ١١ ص ١٦٨) « عياف والطريدة لعبتان للصبيان الأعراب وقد ذكر الطرّماح
جوارى تشبهنّ عن هذه اللعب فقال قضت من عياف والطريدة » الخ وحسبنا به
دليلاً على ما ذكرنا . والذي في مادة (ط ر د) من شرح القاموس (عيان) بالمثناة
التحتيّة والنون ولم يجر مصححه هنا على عادته في متابعة ما في اللسان بل تنبّه للخطأ
في كلامه فكتب على الحاشية ما نصّه « قوله عيان كذا بالنسخ وفي اللسان عناق وهما
تصنيف والضمّواب عياف كما في التكملة » ثمّ نقل عبارة القاموس .

(وفي مادة — ع ب د — ج ٤ ص ٢٦٦ س ١٧) ضبط (عديّ بن

زيد العبّادى) بفتح العين وتشديد الباء والضمّواب (العبّادى) بكسر أوله وتخفيف
الباء . والعجب من الوقوع في هذا الخطأ بعد أن مرّ على المصحح في (ص ٢٦٢)
من هذه المادّة « والعبّاد قوم من قبائل شتى من بطون العرب اجتمعوا على النصرانيّة
فألقوا أن يتسمّوا بالعبيد وقالوا نحن العبّاد والنسب اليه عبّادى كأصهارى » الى أن
قال « ومنه عديّ بن زيد العبّادى بكسر العين » . قلنا ويؤيد ما ذكره المصنف ما جاء
في كتاب الاشتقاق لابن دريد . وقد ضبطوه في مادة (ح ج ل — ج ١٣ ص
١٥٣) كما ذكرنا بالكسر والتخفيف ولكنّه جاء في مادّة (خ ن ق) من القاموس
مضبوطاً بالقلم بالضبط الأول وكأنهم اعتمدوا في فتح العين على نصّ الجوهريّ في

الصحيح وهو شيء خطأه فيه الصافي وابن خلكان والمصنف نقلوا عن ابن برّي
وصاحب القاموس وشارحه والبغدادي في خزانته (ج ٢ ص ٣٧٠) ولم يستطع
صاحب الوشاح الانتصار له إلا بقوله «أما العباد بمعنى القبائل فذكره صاحب الضياء
بالكسر وذكره الجوهري بالفتح نصاً وعند ابن فارس بالفتح شكلاً» ورأيت على هذه
المادة من الصحيح في نسخة عندي عتيقة مقروءة كان معتمداً شرح القاموس عليها
في شرحه كما أثبتته في آخرها بخطه مانصه «حاشية بخط أبي زكرياء المعروف المحفوظ
عباد بكسر العين والنسبة عبادي» انتهى . أما تشديد الباء فلا معتمد لهم فيه
فيما رأينا .

(وفي مادة — ع ق د — ج ٤ أول ص ٢٩٠) روى الجري

«تبول على القتاد بنات تيم مع العند النواج في الديار»
وضبط (تيم) بكسر أوله والصواب فتحه لأنه إما أن يكون مسمى بالصفة المشبهة
أى بالتيم بمعنى العبد أو بمصدر تامة الحب تيماً وكلاهما مفتوح الأول (١)

(وفي مادة — ع ن ج د — ج ٤ ص ٣٠٤) روى قول الشاعر

«غداً كالعنيس في خذلة رؤوس القطاري كالعنجد»
وروى (خذلة) بالخاء المعجمة والدال المهملة وتاء التانيث آخره وهو خطأ منسود
لمعنى البيت والصواب (خذله) بمهمله فمعجمة مضافاً الى ضمير الغائب كما روى في
مادة (ع ظ ر — ج ٦ أول ص ٢٩٠) . ومعنى الخذل بضم أوله وفتح حه
خجزة الأزار والقميص والعنيس الذئب والقطاري ذكور الجراد والعنجد بضم
العين والجيم الزيب .

(وفي مادة — ف س د — ج ٤ أول ص ٣٣٣) «وقسّد الشيء إذا

أبارّه وقال ابن جندب

(١) أورد علينا بعض الأدباء أن الفتح لا يمين وأن كان تمليله ظاهراً لما تقرر من أن الاعلام
لا تمل . ونقول نعم لا تمل أن كان الضبط عن نص لا عن قلم الناسخ كما هنا . وما ورد من التيم
في العرب مروي بفتح أوله وممل بما علناه به وقد راجعنا ما بأيدينا من كتب اللغة ومشتبه الاسماء
فلم نجد فيها أثراً للمكسور الاول ولم نرهم خالفوا الا في التيم . وهم بطن من غافق فنصوا على
ضبطه بالتحريك ولا كلام فيه هنا .

وقالت لهم قد أدركتكم كسيتية * «ففسدة الأدبار ما لم تخفّر»
ثم قال المصنف في تفسيره «أى إذا تشدّت على قوم فقلّعت أدبارهم ما لم تخفّر
الأدبار أى لم تمنع» • وضبط (ففسدة) بفتح الميم والسين وهو ضبط عيب والذي
يقتضيه ما قبل البيت وما بعده أن يكون يضمّ الأول وكسر السين لأنه اسم فاعل من
فسد كما لا يخفى •

(وفي مادة — ق د د — ج ٤ ص ٣٤٣) روى قول الشاعر

«كسيتية المياني قدّه لم يجترّد»

وروى (كسيتية) هكذا على أنه فعل ماضٍ مسند لضمير المتكلم والصواب
(كسيتية) على أن الكاف للتشبيه والسبب بالكسر الجدل المدهون وهو مضاف للمياني
وضبط (قدّه) بالضم والصواب رفعه على أنه مبتدأ خبره لم يجترّد • وهذا المعنى
وتمتدّ كثر طاس الشأى ومشتقر

والبيت لطرفة بن العبد يصف به ناقته فيقول ولها خند كالقراطس في نقاته ولها
مشفر طويل كأنه من نعال السبب وذلك مما تمسح به الأبل •

(وفي مادة — ق ص د — ج ٤ ص ٣٥٥) روى لبعضهم

«إذا بركت خوت على فستانها * على قصص مثل اليراع المقصص»

وضبط (فستانها) بفتح الفاء والصواب كسرهما جمع قفصة بكسر الفاء بفتح القاموس
وهى من البعير الركبة وما من الأرض من كركرتة وسعدانته وأصول أخذه • وقد
تكرر ضبط هذه اللفظة بالكسر كما ذكرنا في مادة (ث ف ن — ج ١٦) ومادة
(خ و ي — ج ١٨) •

(وفي مادة — ق ي د — ج ٤ ص ٣٧٤) روى لأبرياء القيس

«وقد أغتدى والطير في وكنانها * بمنجرد قيد الأوابد هيكل»

وضبط (قيد) بالتموين والصواب معذقة الإضافة وإقامة الوزن •

(وفي هذه المادة ص ٣٧٥ س ٢٠) ضبط (الآيات) بفتح أوله

والصواب كسره وهو جمع إشة بالكسر لفرز الأسنان وقد اشتهر على الأسنة فتح
أولها وهو خطأ ينبئ التنبه له • وفي جميع التصحيحات وتصحيح السجدة

ما يدل على أن هذا الخطأ كان شائعا قبل الآن ومقرونا به خطأ آخر وهو تشديد الشاء
فقد نقل عن تقوم اللسان لابن الجوزي وتثقيف اللسان للمصنفين ما نصه واللفظ
الأخير « ويقولون للحم اللسان لثمة والصواب لثمة بتثقيف الشاء وكسر اللام » .

(وفي مادة — ل ه د — ج ٤ ص ٣٩٩) روى لطرفة

« بطلني عن الجلي سريع إلى التلني * ذليل بأجماع الرجال مهتد »
رفع هذه الصفات كلها والصواب جرتها لأنها صفات لجرور ذكر في بيت قبله
وهو قوله :

ولا تجعلني كاسرى ليس تهمة * كهمي ولا يسخفي غنائي وشهدي
ولا معنى للرفع على القطع لأنه يؤدي إلى رفع القافية وقوافي القصيدة مجرورة إلا إذا
أنهنا نعت الأخير بعد قطع ما تقدمه ولا يخفى عدم جوازه على الصحيح . على أن
مثل هذا الاختلاف لو كان مرويا في البيت ما سكنت عنه رواية المطلقات وشراحها وهم
يؤمنون بالنص على ما هو أقرب منه وأوضح .

فإن قيل لو جربنا على ما ذكرتم في كل بيت يروى قد لا نستجنا فيه إلى معرفة
الرواية أو الوقوف على ما قبله أو بعده وهو ما يكاد يكون مستحيلا علينا في أغلب شواهد
اللسان وغيرها . قلنا إنما نقول بذلك فيما عرفت وجهه أماما لم يعرف فلا حرج فيه متى
احتملته قواعد المراجعة . وإنك لو تتبععت مواد اللسان لرأيت من تدقيقهم في مثله
ما يقضي بالعجب وبحكم لك بما ذهبنا إليه فإنه ما روى لأبي ذؤيب في مادة (ك و ر —
ج ٦ ص ٤٧١)

ولا مشب من الشيران أفرد عن كوره كثرة الإغراء والطرد
قائه يصح فيه جرت الطرد عطفاً على الإغراء ورفعاً عطفاً على كثرة ولكن المصنف
نقل عن ابن بري^(١) أنه خطأ من رواه بالجور لأن أول القصيدة
تالله يبتقى على الأيام مبتلي بجهنم السراة رابع سنه غرد
وهو عين ما فعلناه في بيت طرفة . ومنه ما روى في مادة (ش خ م — ج ١٥ ص ٢١٢)

(١) ما ينقله المصنف عن ابن بري رداً على الصحاح للجوهري فن حاشيته السماء التنبية
والافصح عما وقع في كتاب الصحاح وصل فيها إلى مادة (و ق ش) فقط ومات قبل انماها
فأتمها الشيخ عبد الله بن محمد بن عبد الرحمن الانصاري البسطي ولكن المصنف بسند لابن بري
كل ما ينقله عن هذا الحاشية سواء كان من الاعمال أو من التتمة كما سيمر بك فاعرفه فاني لم أجد
أحدا تنبه له . وفي نسخ كشف الظنون ان اسم الحاشية التنبية والايضاح .

وَلَيْتَ قَدْ تَبَيَّنَتْ مُشْكَمَةٌ

برفع لثة وقول المصنف نقلاً عن ابن برّيّ إنّ الصواب إنشاده ولثة بالنصب لأن
قبله (لما رأيت أُنْيَابَهُ مُشْلَمَةً) ومثله ما روى في مادة (غ وق) — ج ١٢ ص ١٦٩
للأخ بن حزن

مُعَاوِدٌ لِلْجُوعِ وَالْإِمْلَاقِ يَفْضُبُ إِنْ قَالَ الْفَرَابِ خَاقِ
أَبْعَدَ كُنَّ اللَّهُ مِنْ يَبَاقِ

برفع (معاود) وقول المصنف نقلاً عن ابن برّيّ إنّ صواب إنشاده معاوداً للجوع
لأن قبله

أَنْقَذَ هَذَاكَ اللَّهُ مِنْ خَنَاقِ وَصَفَدَةُ الْعَامِلُ لِلرُّسْتَاقِ

أَقْبَلَ مَنْ يَتَرَبَّ فِي الرِّفَاقِ مُعَاوِدٌ لِلْجُوعِ وَالْإِمْلَاقِ

ويشبهه في تدقيقهم ما روى للفرزدق في مادة (م ض ح — ج ٣ ص ٤٣٩)
وَأَمْضَحْتِ عِرْضِي فِي الْفَلَاةِ وَشَنَنْتِنِي وَأَوْفَدْتِ لِي نَاراً بِكُلِّ مَكَانِ
وقول المصنف نقلاً عن ابن برّيّ أيضاً إنّ صواب إنشاده وَأَمْضَحْتِ بِكسر التاء لأنه
يخاطب النّوّار امرأته وقبله

وَلَوْ سُئِلْتُ عَنِّي النّوّارُ وَرَهْطُهَا إِذَا لَمْ تُؤَارِ النَّاجِدَ الشَّقَاتِ

لَعَمْرِي لَقَدْ رَقَّقْتَنِي قَبْلَ رِقَّتِي وَأَشْعَلْتَ فِي الشَّيْبِ قَبْلَ أَوَانِ

ومثله ما روى للنيلي الأَخْيَالِيَّةُ في مادة (ق ب ل) — ج ١٤ ص ٥٨

وَلَمَّا أَنْ رَأَيْتُ الْخَلِيلَ قُسْبَلًا تُبَارِي بِالْحُدُودِ شَبَا الْعَوَالِي

بضم التاء من رأيت وقول ابن برّيّ إنّ الصواب فتحها لأنها قالته في فائض بن أبي
عقيل وكان قد فرّ عن توبة يوم قتل وبعده

تَسَيْتَ وَصَالَهُ وَصَدَدْتَ عَنْهُ كَمَا صَدَّ الْأَزْبُ عَنْ الظَّلَالِ

بل قد رأيناها لا يسكتون عمّا في أوله الفاء أو الواو وإن وقعت إحداهما موضع الأخرى

كما فعلوا في مادة (ض ل ل ج ١٣ ص ٤٢٠) بقول الأسود بن يعفر

وَقَبْلِي مَاتَ الْخَالِدَانِ كِلَاهُمَا عَمِيدُ بَنِي جَحْوَانَ وَابْنُ الْمُضَلَّلِ

فقد قل المصنف عن ابن برّيّ أنّ صواب إنشاده بالفاء لأن قبله

فَإِنْ يَكُ يَوْمِي قَدْ دَنَا وَإِخَالُهُ كَوَارِدَةٌ يَوْمَ أَلَى ظِمٍّ مَنَهَلِ

ومثله في وقوع الواو مكان أو ما روى في مادة (ح ز ب — ج ١ ص ٣٠٠) لامية

ابن أبي عائد الهذلي

أَوْ أَصْحَمَ حَامٍ جَرَامِزِهِ حَزَائِيَّةٌ حَيْدَى بِالْحَالِ
 فَقَدْ رَوَاهُ الْحَوْهَرِيُّ فِي صِحَاحِهِ (وَأَصْحَمَ حَامٍ جَرَامِزِهِ) وَنَقَلَ الْمُؤَلِّفُ عَنْ ابْنِ بَرِي
 أَنَّ صَوَابَهُ (أَوْ أَصْحَمَ) لِأَنَّهُ مَهْطُوفٌ عَلَى جَمَزَى فِي بَيْتٍ قَبْلَهُ وَهُوَ
 كَأَنِّي وَرَحَلِي إِذَا زُعْتُهَا عَلَى جَمَزَى جَزَى بِالرَّيِّ مَالٍ
 وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الْكِتَابِ نَجَزَى عَنْهُ بِمَا ذَكَرْنَا .

(تَمَّة) وَقَفْتُ فِي مَسَائِلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْأَنْدَلُسِيِّ الْمَعْرُوفِ بِالرَّاعِي
 الْمُسَمَّاةِ بِالْأَجْوِبَةِ الْمَرْضِيَّةِ عَنِ الاسْئَالَةِ النَّحْوِيَّةِ عَلَى فَائِدَةٍ مُسْتَطَرَفَةٍ فِي قِطْعِ النَّعْتِ تَعَضُّدُ
 مَا ذَكَرْنَا مِنْ امْتِنَاعِ الْإِتْبَاعِ بَعْدَ الْقِطْعِ فَاحْبَبْتُ إِبْرَادَهَا بِرُمَّتِهَا اسْتِجْمَامًا لِنَفْسِ الْمَطَالَعِ بِمَا
 فِيهَا مِنْ مُسْتَمْلَحِ النُّقُولِ قَالَ

« الْمَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ وَالْمَشْرُونُ سَأَلَ بَعْضُ الْفَضَلَاءِ لِمَ جَازَ فِي بَابِ النَّعْتِ الْقِطْعُ
 بَعْدَ الْإِتْبَاعِ وَلَمْ يَجْزِ الْإِتْبَاعُ بَعْدَ الْقِطْعِ . وَالْجَوَابُ أَنَّ قِطْعَ النَّعْتِ أَبْلَغُ فِي الْمَدْحِ وَالذَّمِّ
 أَوْ الْبَيَانِ أَوْ نَحْوِهِمَا مِنَ الْإِتْبَاعِ اعْتِبَارًا بِتَكْثِيرِ الْجَمْلِ وَلَا سِمَا الْقِطْعِ إِلَى الرَّفْعِ فَإِنَّ الْجَمْلَ
 الْأَسْمِيَّةَ لَهَا شَرْفٌ عَلَى غَيْرِهَا وَلَوْلَا ذَلِكَ مَا ارْتَكَبُوا فِيهِ الْخُرُوجَ مِنْ خَفَضٍ إِلَى رَفْعٍ
 وَنَحْوِهِ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِمْ مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَاضِلِ الْكَرِيمِ بِخَفَضِ الْفَاضِلِ وَرَفْعِ الْكَرِيمِ
 وَهَذَا غَايَةٌ فِي بُعْدِ الْحُرُوكَتَيْنِ . وَالْإِتْبَاعُ بَعْدَ الْقِطْعِ يُلْزَمُ مِنْهُ الرَّجُوعُ عَنْ قَصْدِ الْكَمَالِ إِلَى
 النِّقْصِ وَأَيْضًا فَإِنَّ الْعَرَبَ إِذَا انْصَرَفَتْ عَنِ الشَّيْءِ لَا تُحِبُّ الْعُودَةَ إِلَيْهِ .

قَالَ شَيْخُ شَيْوْخِنَا الْأَسْتَاذُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ الْفَخَّارِ الشَّهِيرُ بِالْبِيرِيِّ ^(١) الْغَرْنَاطِيُّ
 فِي شَرْحِهِ عَلَى الْجَمْلِ الْمَنَاعِ مِنَ الْإِتْبَاعِ بَعْدَ الْقِطْعِ مَا صَرَّحَ بِهِ الشَّاعِرُ فِي قَوْلِهِ
 إِذَا انْصَرَفْتُ نَفْسِي عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَكُنْ إِلَيْهِ بِوَجْهِهِ آخِرُ الدَّهْرِ تَرْجِعُ
 فَكَانَ مِنْ طِبَاعِ الْعَرَبِ وَعُلُوُّ هَمَّتِهَا إِذَا انْصَرَفَتْ عَنِ الشَّيْءِ لَمْ تَعُدْ إِلَيْهِ فَجَعَلُوا لِذَلِكَ
 الْقَاطِظَ جَارِيَةً عَلَى حَدِّ مَا نَبِهَهُمْ .

وَقَالَ أَحَدُ نَحَاةِ قُرْطُبَةٍ وَأَدْبَائِهَا الْمَنَاعِ مِنْ ذَلِكَ مَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ تَسْقُلٍ بَعْدَ تَصَعُّدٍ
 وَقَصُورٍ بَعْدَ كَيْالٍ . بَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ الْقِطْعَ أَبْلَغُ فِي الْمَعْنَى الْمُرَادِ مِنَ الْإِتْبَاعِ وَلَوْلَا ذَلِكَ الْمَعْنَى

^(١) الْبِيرِيُّ هَكَذَا فِي عِدَّةِ نَسَخٍ مِنْ مَسَائِلِ الرَّاعِي وَهُوَ كَذَلِكَ فِي نَسَخَةِ الْإِحَاطَةِ الْمَطْبُوعَةِ بِمِصْرَ
 (ج ١ ص ٣١٣) فِي تَرْجُمَةِ حَبِيبِ بْنِ مُحَمَّدٍ وَالَّذِي بِهَا « الْأَسْتَاذُ إِمَامُ الْجَمَاعَةِ وَسَيِّدُوِيَّةِ الصَّنَاعَةِ أَبُو عَبْدِ
 اللَّهِ بْنِ الْفَخَّارِ الْمَعْرُوفُ بِالْبِيرِيِّ » وَنَعْتٌ فِي تَرْجُمَةِ الشَّاطِبِيِّ الْمَلْعَقَةِ بِكِتَابِ الْمَوَاقِفَاتِ طَبِيعُ تُونِسَ
 بِالْأَلْبِيرِيِّ وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ عَلَى مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْقَامُوسِ وَشَرْحِهِ فِي الْكَلَامِ عَلَى (الْبِيرَةِ) أَيْ فِي قِصَلِ
 اللَّامِ مِنْ بَابِ الرَّاءِ .

ماذهب به ذلك المذهب البعيد وهذا بين إن شاء الله تعالى .

(حكاية لطيفة) تتعلق بما نحن فيه كنت قاعدا بمسجد قيسارية غرناطة أدامها الله الاسلام وعمرة بذكره انتظر شيخنا أبا الحسن علي بن محمد بن سمعت (١) الأندلسي الغرناطي رحمه الله تعالى مع جماعة من فضلاء طلبته وصادورهم وكنت على ما أنا عليه الآن أصغرهم سنا وأقلهم علما وإذا برجل قد دخل علينا فيه فسأل عن مسألة فقمي نهيها إن اماما صلى بجماعة جزءا من الصلاة فغلب عليه الحسد فخرج ولم يستخاف لهم من يتم بهم الصلاة فصلى كل منهم جزءا منفردا ثم إنهم بعد ذلك استخلفوا من أتم بهم باقي تلك الصلاة فهل تكون صلاة هؤلاء صحيحة أم باطلة وتلزمهم الاعداء . فلم يكن عند أحد من الحاضرين في المسألة ثقل فمكتوا عن جوابه فقلت لهم أنا أجابه فيها بمسألة نحويّة فلما سمعوا كلامي فحكوا وظنّوه مزحا مني وقالوا هات الجواب النحوي في المسألة الفقهية فتأت لهم الذي يظهر لي أن صلاة هؤلاء باطلة لانهم أتبعوا بعد أن قطعوا والامتناع عند النجاة فصلاة هؤلاء فاسدة يجب إعادتها . فاستظرفنا من جميع من حضر ليعبر سني وأخبروا شيخنا المذكور فأعجب بها غاية وكان رحمه الله تعالى يفرح لطلبته إذا صدر منهم ما يوجب تعظيمهم ولم يرددها . ثم طلبنا نصّا فيها على مذهب مالك رحمه الله تعالى فلم نقف عليه ولو ألقيناه كان أتم في الحسن . وقد يقال بفسادها من قول الشاعر المتقدم فيكون الجواب عنها نحويّا وشعريّا . والبيت المذكور من قصيدة تروى عينية وتروى لامية ومما أحفظه منها

وكنْتُ إذا ما صاحب رام خلّتي و بدّل سوءا بالذي كنت أفعل
قلبت له ظهر الميخنة ولم أدُم على ذاك إلا ريثما أنحوّل
إذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكذب عليه بوجه آخر الدهر تُسبّل

انتهى كلامه بنصه .

(١) ترجمه الشيخ احمد بابا في نيل الابتهاج ولم يذكر وفاته ورسم (سمعت) بالتاء المبسوطة كما هنا في النسخة المطبوعة بفاس وضبط فيها بالقلم بفتح السين وسكون العين ورسم بعقد التاء في نسخة هذا الكتاب المطبوعة بمصر بمطبعة السعادة سنة ١٣٢٩ - ١٣٣٠ حتى في ترجمته الا في موضع واحد (س ٣١٣) فانه رسم فيه بالتاء المبسوطة . وقد نقل هذه الحكاية الشيخ احمد بن محمد المدني في رسالة له اسمها صلة السكلمة بأعريب البسملة وهي عندنا مخطوطة ورسم فيها (ابن سمعت) بالمبسوطة ولم أقف فيه على نص .

واللهجة طرائف في أمثال هذه الفتوى أذكر منها ما رواه أبو مسلم في مجالسه عن أبي عمر
التجيمي أنه كان يقول أنا منذ ثلاثون سنة أفتى الناس في الفقه من كتاب سيديويه فسئل
مرة وفي مجلسه جماعة من الفقهاء عن رجل سها في الصلاة فمسجد فسجدت السهو فسيها
فقال لا شيء عليه فقيل له من أين أخذت ذلك قال من باب الترخيم لأن المرخم لا يرخم .
وفيها أيضا أن القرآن سئل هذه المسألة فقال لا شيء عليه لأن الاسم إذا صغر
لا يصغر مرة أخرى .

(وفي مادة — هـ د د — ج ٤ ص ٤٤٣) روى لابي ذؤيب

« يقولوا قد رأينا خيرا طرف برقيه لا يهد ولا يخيب »

وروى (برقيه) هكذا بالهاء وبغير ضبط وكتب المصحح بالحاشية « قوله برقيه كذا
بالاصل وهو غير مستقيم فحرر » . قلت أعاد المصحف هذا البيت في مادة (زق و
ج ١٩) شاهدا على أن (زقية) اسم موضع ولم ينص على ضبط فيها بل ضبطت بالقلم
فقط بفتح فسكون وهو موافق لما نص عليه البكري في معجم الاستعجم إلا أنه حكى
اختلافا بين الرواة في هذه اللفظة فقال في الكلام على (زنية) اختلاف الرواة في بيت
أبي ذؤيب

إذا نزلت سرة بني عدي فسئلهم كيف مامعهم حبيب

يقولوا قد وجدنا خيرا طرف برقية لا يهد ولا يخيب

فرواه أبو علي برقية بالقاف ورواه السكوني برقية بالنون ورواه التجيمي برقية
بالزاي والقاف ورواه ثعلب برقية بالراء المهملة والقاف والباء المعجمة بواحدة انتهى
كلامه وذكره لا يخلو من فائدة .

(وفي مادة — ب ص ر — ج ٥ ص ١٣٢) روى لتوبة

« وأشرف بالغور اليفاع لسنى أرى نار كيلي أو يراني بصيرها »

وروى (بالغور) بفتح الغين المعجمة وهو خطأ لأن معناه المنخفض من الأرض ومعنى
اليفاع المرتفع منها والشيء لا يكون منخفضا مرتفعا في آن كما أن الإشراف لا يكون إلا
من المكان المرتفع فالصواب (بالغور) بضم القاف جمع قارة للجبال الصغار وبه
روى البيت في موضعين من أمالي القالي (ج ١ ص ٨٨ و ص ١٣١) من النسخة
المطبوعة ببولاق .

(وفي مادة — ب ل ر — ج ٥ ص ١٤٥) رُوي لابي ذؤيب الهذلي

« وإن حديثاً منك لو تَبَدَّلَ لِيَنَّهُ جَنَى النَّحْلِ فِي أَلْبَانِ عُوْدٍ مَطَافِلِ

مَطَافِلِ أَبْكَارٍ حَدِيثٍ نَتَاجُهَا نَشَابُ بِمِثْلِ مَا هِ الْمَافِلِ »

ورُوي (عود) بالذال المهملة والصواب بالذال المعجمة جمع عائد للناقة الحديثة التناج وهو فاعل بمعنى مفعول لأنَّ ولدها يعوذ بها . وضُبط (مطافيل) مجرورا بالسكسة والصواب جرّه بالفتحة لانه غير مصروف لصيغة منتهى الجموع وانما كسر (مطافيل) في البيت الاول للضرورة وليس (مطافيل) مضافا لابكار فيصرف للاضافة بل هو بدل من (عود) وما بعده صفتان له . وضُبط (بمائه) غير ممنون والصواب تنوينه وهو ظاهر .

ومعنى البيتين إنَّ حديثك كأنه القسَل ممزوجاً بألبان الأبل الحديثة التناج وهذه الألبان مشوبة بمائه في غاية الصفاء وإعنا اختار ألبان العوذ لأنها أطيب وكسما عتق لبنا تغيّر . وفي تفسير مائه المفاصل قولان أحدهما أنه أراد بالمفاصل ما بين الجبلين وما آتوا ينحدر عن الجبال فلا يمرّ بطين ولا تراب فيكون صافياً والثاني أن مائه المفاصل هنا شيء يسيل من المصفاين اذا قُطع أحدهما من الآخر شبهه بالمائه الصافي .

(وفي مادة — ث و ز — ج ٥ ص ١٧٩ س ٢٠) « وقالوا ثُورَة رجال

كثُورَة رجال قال ابن مقبل

و ثُورَة من رجالٍ لو رأيتهم لقلت لاحتذى حراج الجَرِّ من أقر

ويروي وثُورَة . وضُبط (ثورة) بفتح آخره والصواب ضبطه بتنوين الجر لأنه اذا وقع في البيت مكان (ثورة) كان مجرورا بواو ربّ وليس هو ممنوعاً من الصرف فيجرّ بالفتحة .

(وفي مادة — ج ر ر — ج ٥ ص ١٩٨) رُوي لعنزة

« وأخّرُ منهم أجَزَرْتُ رَحْيَ وفي البَجَلِ مَعْبَلُهُ وَقِيعُ »

بفتح أول (معبل) وإضافته الى ضمير الغائب ولا معنى له هنا وإنما هو (مَعْبَلَة) بكسر الاول وبهاء التانيث وزان مكنسة بنص القاموس وهو أصل طويل عربض ذكره المؤلف في (ع ب ل — ج ١٣ ص ٤٤٨) واستشهد عليه هناك بهجز هذا البيت .

وبه فسرهُ أيضاً الا علم الشنتمريّ في شرحه ديوان عنتره وقال رقيع قجيل بمعنى مفعول
فلذلك حذف الهاء انتهى .

وضبط (البجلى) بفتح الجيم على توهم نسبته لبجيلة بفتح فكسر والصواب إسكان
جيمه لأن المراد رجل من بجيلة بفتح فسكون حتى من بنى سائيم كما في شرح الا علم
وحسبك قول المصنف في (ب ج ل — ج ١٣ ص ٤٩) « وبجيلة بطن من بنى سائيم
والنسبة اليهم بجلى بالتسكين » ثم استشهاده عليه بالبيت . بل حسبك ما ذكره أبو القاسم
على بن حمزة البصرى في التنبيهات على أعاليط الرواة فقد نقل عن أبي حاتم السجستاني
ما نصه « قال سأل سائل الا صمعى يوماً ونحن عنده بفناء دار محمد بن سليمان بالمرّبد
عن قول القائل

أجره الرمح ولا تهاله (١)

مامناه فقال يقال أجره الرمح اذا طعنه وترك الرمح فيه ألم تسمع قول عنتره
وأخر منهم أجرت رعى وفي البجلى مبعلة وقيع
فناداه أعرابى كان في جانب الخلقة أخطأت يا شيخ إنما هو البجلى وما لعنيس
وبجيلة قال أبو حاتم فسالت الأعرابى عنى أراد فقال أراد بجيلة سائيم ثم كان
الاصمى لا ينشده بعد إلا كما قال الأعرابى » انتهى .

قلنا هذه عبارة التنبيهات وفي تصحيح التصحيح وتحرير التحرير للصفدى نقلا
عن التصحيح للمسكرى وكتاب حدوث التصحيح مانصه والعبارة من الأخير
« قال أبو عثمان أنشد الأصمى قول عنتره

وأخر منهم أجرت رعى وفي البجلى مبعلة وقيع
فقال له كيسان ثبت في روايتك يا أباسعيد فقال كيف هو عندك يا أبا سليمان فقال
وفي البجلى باسكان الجيم فقال الاصمى النسبة الى بجيلة بجلى فقال من ههنا جاء
الفاظ لأن هذا منسوب الى بطن من سائيم يقال لهم بنو بجيلة فقبله منه » .

(وفي مادة — ج م ر — ج ٥ ص ٢١٩ س ١٥) عند الكلام على

جمرات العرب « طفتت ضبة لانها حالفت الرّباب » . وضبط (الرباب) بفتح أوله
والمراد به هنا خمس قبائل تجتمعوا فصاروا يداً واحدة ضبة وثور وعسل وتيم وعدى
فالصواب كسر أوله بنص صاحب القاموس والبيهدادى في الخزانة (ج ١ ص ٤٤٨)

(١) انظر الكلام على هذا الشطر في مادة (هول) من اللسان .

وغيرهما . وقد ضبط بالفتح أيضا في مادة (ث و ر — ج ٥ ص ١٧٨ س ٢٠)
فليتنبه له .

(وفي مادة ح ض ر — ج ٥ ص ٢٧٢ س ١١) « وإنما أنذرت التاء »

لوقوع القاضى بين الفعل « ائح بضبط (أنذرت) بسكون التاء والصواب كسرهما
لالتقاء الساكنين .

(وفي هذه المادة — ص ٢٧٥ س ٩) « قال أبو عبيدة الخضير ما بين سبع رجال
الى ثمانية » والصواب (سبعة) بتأنيث الممد مع المذكر كما هي القاعدة .

(وفي مادة ح م ر — ج ٥ ص ٢٨٧ س ١٩) في الكلام على المثل المشهور

الحسن أحر « وقيل كنى بالاحمر عن المشقة والشدّة أى من أراد الحسن صير على أشياء
يكرهها » . ورؤى (صير) بالثناة التحتية والصواب بالوحدة وهو ظاهر .

(وفي هذه المادة ص ٢٩٣) أنشد لعمرو بن أحر

« ملأوا البلاد وملتهم وأخرقهم ظلم السخاة وباء الماء والشجر »

إن لا تداركهم تصبّح منازلهم قفر أتبيض على أرجائها العمر »

ورؤى (المشجر) هكذا بالزاي وصوابه بالراء وهو ظاهر أيضا .

(وفي مادة خ ز ر — ج ٥ ص ٣١٧) رؤى للبيد

« بأخرة الشاهوت رباً فوقها قفر المراقب خوفها آramها »

وكتب المصحح بالحاشية « البيت بالأصل هكذا بهذا الضبط » . ونقول ليس
في البيت الا رواية (قفر) بالرفع والصواب نصبه على المفعولية لرباً وبه رؤى في
مادة (ح ز ر — ج ٧ ص ٢٠١) والتفاعل ضمير يعود على حمار الوحش المذكور
في الايات قبله .

(وفي مادة خ ز ر — ج ٥ ص ٣١٩) رؤى لعمرو بن الورد

« والنائشات الماشيات الخوزرى كمنق الآرام أوفى أو صرى »

وضبط (منق) بسكون النون والصواب بضمّتين على اللغة الحجازية لإقامة للوزن
لأنه غير مستقيم على الاول ويكون على الثانى بخيل مستعملان ليصير متملن فينقل الى
فعلتين .

(وفي مادة — دور — ج ٥ ص ٣٨٧ س ١٤) « ودير النصاري أصله

الوار والجمع أديار والدائر أي صاحب الدير » - ورؤي (الدائري) بالالف بعد الدال واسكان الياء التي بعدها وهذا لا يكون لأن الألف ساكنة أيضاً ولا يجوز اجتماع الساكنين . على أننا لم نقف على نص في نحر يك الياء فنحمله على الشذوذ في النسب فلم يبق إلا أن تكون هذه الألف زيادةً سبق بها قلم الناسخ ويؤيد ذلك كون المؤلف أعاد هذه العبارة بنصها بعد سطرين في مادة (د ر) ورؤي فيها (الدائري) بغير ألف بعد الدال وكذلك جاء في شرح القاموس .

(وفي مادة س ج ر — ج ٦ ص ٨) رؤى قول لمبيد

« مستجورة متجاوز أقلامها »

ولا معنى لتجاوز الأقلام هنا وصواب الرواية في البيت
فَتَوَسَّطَا غُرَضَ الشَّرِيِّ وَصَدَّعَا « مستجورة متجاوزاً أقلامها »
بالجيم في (متجاوزا) ونصب (مستجورة) على المفعولية لصدَّعَا . يذكر غيرا وأنا
توسَّطَا نهرا وصدَّعَا ما على عينه من القسائم المتجاوز رأى الكثير وهو ضرب من التبت
وقيل هو القصب .

(وفي مادة ص ب ر — ج ٦ ص ١١١) رؤى لسروبن هلقط

« ها إن عَجْزَةَ أُمِّهِ بالسفح أسفل من أواره »

وضبط (عَجْزَة) بفتح أوله والصواب كسره لقول المصنّف في مادة (ع ج ز — ج ٧)
نقلنا عن الصحاح « العجزة بالسكسر آخر ولد الرجل » . وحكي صاحب القاموس فيها
الضم أيضاً ولم يزد شارحه سوى أن الضمّ نقله الصاغاني عن ابن الأعرابي . وقد
ورد هذا اللفظ مضبوطاً بالقلم بثلاث الأوّل في فقه اللغة المطبوع عند اليسوعيين في
بيروت سنة ١٩٠٣ م (ص ٢١ س ١) وقد أعيننا البحث عنه فلم أجده فيه سوى
ما ذكرته .

(وفي مادة — ض م ر — ج ٦ ص ١٦٤) رؤى لتنقرة

« أنى امرؤى من خير عبس مُنْصِيباً تشطري وأنحى سائرى بالمنصل »
وضبط (مُنْصِيباً) بصيغة اسم الفاعل من أنْصَبَ ولا معنى له هنا وإنما مراد الشاعر
(المنصب) بفتح الأوّل أي الأصل والمرجع . قال العلامة الأعلم السبتمري في

شرحه للديوان « التمهيد الاصل والتمهيد والمتمهيد يقول شطري شريف
من قبل أبي فاذا حاربت حتمت شطري الآخر من قبل أمي حتى يصير له من الشرف
مثل ما صار للسطر الاول » انتهى .

(وفي مادة ع ت ر — ج ٦ ص ٢١١) روى للحرف بن حبان

« عَنَّا بِاطْلَا وَظَلَمًا كَمَا تُعْتَرُ عَنْ حُجْرَةِ الرَّبِضِ الْفُلْبَاءِ » (١)

وروى (عتا) بالثناة الفوقية والصواب (عتنا) بنون وقد استدركه المصحح بما
كتبه على مادة (ع ن ن) . وضبط (حُجْرَة) بضم الـاول والصواب فتحه لان معناه
هنا الناحية وبه ضبط في (ربض — ج ٩) و (ح ج ر — ج ٥) و (ع ن ن — ج ١٧)
(تمة) مما يستحسن إيراده عن هذا البيت ما جاء في المزهر ان أبا عمر والشيباني
اجتمع بالاصمعي في الرقة فأشده الاصمعي

عَنَّا بِاطْلَا وَظَلَمًا كَمَا تُعْتَرُ عَنْ حُجْرَةِ الرَّبِضِ الْفُلْبَاءِ

قال فقلت له إنما هو تُعْتَرُ من العترة والعترة الذبح فقال الاصمعي « تُعْتَرُ أي تُطْمَن
بالعترة وهي الحربة وجمعل يصيح ويشغب فقلت تكلم كلام النمل وأصيب والله لو
نفخت في شبور (٢) يهودي وصحت الى التنادي ما نفعك شيء ولا كان الا أمتزولا
رويته أنت بعد هذا اليوم الا « تعتر فقال الاصمعي « والله لا رويته بعد هذا اليوم الا
تعتر انتهى . قلت وكنت أتمجج من مثل الاصمعي كيف يتأدى في الخطأ بعد
ما وضع له الصواب حتى رأيت أبا القاسم علي بن حمزة يقول عن هذا البيت في كتاب
التنبيهات على أغاليط الرواة إن الاصمعي كان يرويه تميز بالنون والزاي ثم رجع الى
تعتر ومثله في مجالس أبي مسلم محمد بن أحمد بن علي الكاتب .

(١) الربض بفتح فكسر الغم برعائها المجتمعة في مرابضها .

(٢) الشبور البوق قال السهيلي عند الكلام عليه في الروض الاتف (ج ٢ ص ١٩ طبع الجالية
بمصر سنة ١٣٣٢) « قال الاصمعي للمفضل وقد نازعه في معنى بيت من الشعر فرفع المفضل صوته
فقال الاصمعي لو نفخت في الشبور ما نفعك تكلم كلام النمل وأصيب » انتهى فجعل العبارة من مقول
الاصمعي في قصة له مع المفضل الا انه لم يذكرها وقد ذكرها الصفدي في كتاب تصحيح التصحيح
وتحرير التحرير نقلا عن كتاب التصحيح للعسكري وكتاب حدوث التصحيح وكتاب ما يحف فيه
الكوفيون واللفظ للاخير ونصه « حدثنا الحرمازي قال صحف المفضل الضبي في بيت أوس بن حجر فقال
وذات هدم عار نواشرها تصمت بالماء تولبا جذبا

فقال له الاصمعي تولبا جذبا وهو السيء الغداء فقال المفضل جذبا جذبا وصاح فقال له الاصمعي والله
لو نفخت في ألفي شبور ما كان الا جذبا ولا رويته بعدها الا جذبا وما ينفي الصياح تكلم كلام
النمل وأصيب » انتهى

(وفي مادة — ع ر ر — ج ٦ ص ٢٣٢) روى لابن أحر

« تَرَعَى الْقَطَاةُ الْخَمْسَ قَهْوَرَهَا ثُمَّ تَمَرُّ الْمَاءَ فَيَمْنُ يَمْرٌ »

وضبط (يمر) بفتح الراء ولا وجه لنصب الفعل فضلا عن أنه محل بالوزن فالصواب إسكانها مع التشديد ويكون من الضرب الاول من السريع وهو المطوي الموقوف وأصله مفعولات فلما طوى بحذف رابعه الساكن ووقف بتسكين سابعه المتحرك صار مفعلات فنقل الى فاعلان وبناؤه في البيت (مَن يَمْرٌ) باجتماع الساكنين وهو جائز في الوقف . هذا عند من لا يرى لزوم الرفع في هذا الضرب .

أو إسكان الراء مع التخفيف وبه ضبط في مادة (ق ف ر — ج ٦ ص ٢٢٤) ويكون من الضرب الثاني المطوي المكشوف أي الحذوف رابعه الساكن وسابعه المتحرك فيصير مفعولات بذلك مفعلا فينقل الى فاعلان . واعلم أن مثل هذا التخفيف جائز للشاعر في القوافي الموقوفة على ما هو مقرر في العروض ومفصل في كتاب ما يجوز للشاعر في الضرورة لابي عبد الله محمد بن جعفر التيمي وموارد البصائر فيما يجوز من الضرورات للشاعر الشيخ محمد سليم والخصائص لابن جني . إلا أنه لا يتأتى ترجيح أحد الوجهين على الآخر إلا بعد الوقوف على القصيدة التي منها البيت فإذا كان فيها ما هو من الضرب الثاني وجب التخفيف في كل ما آخره مشدد لتكون الابيات من ضرب واحد ألا تراهم كيف حكموا بتخفيف راء (أفر) في قول امرئ القيس

لا وأبيك ابنة العا مري لا بدعي القوم أنى أفر

لأن في القصيدة ما هو من الضرب الثالث من المتقارب ولو شدت الراء لكان البيت من الضرب الثاني ولا يجوز الجمع بينهما في قصيدة واحدة . قال العلامة البغدادي نقلا عن كتاب الضرائر لابن عصفور عند الكلام على هذا البيت ما نصه « وقد خفف عدة قوافي من هذه القصيدة وإنما خفف ليستوى له بذلك الوزن وتطابق أبيات القصيدة ألا ترى أنه لو شدد (أفر) لكان آخر أجزاءه على (فعول) (١) من الضرب الثاني من المتقارب وهو يقول بعد هذا

تيم بن مري وأشياها وكينة حولي جميعا ضمير

(١) الذي في خزنة البغدادي المطبوعة ببولاق (فعولان) باثبات النون في آخره وهو تحريف لانه يصير بذلك من الضرب الاول لا الثاني المراد هنا .

وآخر جزء من هذا البيت (فَعَلَنْ) وهو من الضرب الثالث من المتقارب وليس بالجائز له أن يأتي في قصيدة واحدة بآيات من ضربين خفيف لتكون الآيات كلها من ضرب واحد وسواء في ذلك الصحيح والمعتل» انتهى ما أورده البغدادي .

(وفي هذه المادة ص ٢٣٦) روى عمرو بن شاس في ابنه عرار

« وإن عراراً إن يكن غير واضح فاني أحبُّ الجون ذا المنكب العمم »
وضبط - (عرار) هنا بفتح أوله وضبط بكسره في مادة (ع م م — ج ١٥ ص ٣٢١)
وهو الصواب . قال الأمام التبريزي في شرح الآيات التي منها هذا البيت من الحماسة « سُمِّي الرجل عراراً من قولهم عارٌ الظلم يُمارُ عراراً إذا صاح » وهو نص على أن الاسم منقول من مصدر عارٌ ولا يكون مصدر فاعل من هذه الصيغة إلا مكسوراً الأول ولم ينص أحد على شذوذ في مصدر هذا الفعل . وأهل القاموس هذا الاسم وأورده شارحه في المستدرک وضبطه كسحابة أي بفتح أوله وكأنه توهمه منقولاً من العرار بالفتح وهو بهار البر أو النرجس البري وفيه يقول الصنم بن عبد الله القشيري

تمتّع من شميم عرار نجد فما بعد العشية من عرار

والقول ما قال التبريزي لأنه نص على أصله المنقول عنه وهو بالكسر كما تقدم وبه قال الأستاذ الحجة الشيخ حمزة فتح الله في المواهب المتحفة ونص عبارته « وعرار بكسر العين كما ضبطناه وإن كرر ضبطه في اللسان بفتحة كما أنه اعتماداً على شارح القاموس إذ ضبطه كذلك بالمعارة حيث قال وعرار كسحابة ابن عمر الخ وهو خطأ فليتنبه له والله أعلم » انتهى . قلت وقد أوقعهم هذا الاعتماد في ضبطه بالفتح أيضاً مكرراً في (ص ١٩١ ج ٢) من أمالي القالي المطبوعة بمولاي .

(تنمة) عرار هذا كان من القصص حاتم العقلاء « أرسله الحجاج إلى عبد الملك برأس ابن الأشعث فازدراه لسواده ثم جعل لا يسأله عن شيء إلا أنباه به في أصبح لفظ واشبع قول قتال عبد الملك متمثلاً

أرادت عراراً بالهوان ومن يُرَدِّد لعمري عراراً بالهوان فقد ظلم

وإن عراراً إن يكن غير واضح فاني أحبُّ الجون ذا المنكب العمم

فقال له عرار أتعرفني يا أمير المؤمنين قال لا قال فانا والله عرار فزاده في سروره وأضعف له الجائزة . وفي رواية أن المهلب بن أبي صفرة هو الذي أرسله إلى الحجاج فوقعته له هذه النادرة معه والله أعلم .

(وفي مادة — ع ف ر — ج ٦ ص ٢٦٠) رُوي قول الشاعر

« اذا مات مَيِّتٌ من تَمِيمٍ فسرَّكَ أن تَمِيشَ فحْيىً بَراد »

ورُوي (تَمِيش) بالثناة الفوقية أوله والصواب بالثناة التحتية لأنه للفائز لا للمخاطب وقد وقع مثله في مادة (ل ف ر — ج ١١ ص ٢٣١) ونسبه عليه صاحب الضياء

(وفي هذه المادة ص ٢٦٢) رُوي للسبيد يذكّر بقرة وحشية وولدها

« المَعْقَرُ قَهْدٌ يُنَازِعُ شِلْوَهُ غُبْسٌ كَوَاسِبٌ مَائِمٌ طَعَامُهَا »

ورُوي (يُنَازِعُ) بالثناة التحتية أوله على أنه مضارع نازع والوارد في الروايات الصحيحة (تَنَازَعَ) بفتح بالثناة الفوقية والزاي أي بصيغة الماضي من التفاعل وعليه شرح المعلقات وبه رُوي البيت في مادة (ق ه د — ج ٤ ص ٣٧٢) والمراد أن هذه الذئاب الغُبْس تنازعت هذا الشَّالْو أي تجاذبت وتخاصمت عليه لا أنها نازعته هو .

(وفي هذه المادة أيضا ص ٢٦٤) رُوي لجرير

« لَقَوْنِي أَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْكُمْ واضرب للجبار والنفع ساطع »

وأوثق عند المُرْدَ قَاتٍ عَشِيَّةً لَحَاقًا إِذَا مَا جَرَّ دُ السَّيْفُ لَامِعٌ »

وضُبط (جَرَّ د) بضم آخره والصواب فتحه كحكم أمثاله من الأفعال الماضية وهو ظاهر غير أن في بناءه للمجهول ما لا يخلو من نظر لأنه يقتضي نصب (لامع) حالاً من السيف فيقع الإقواء والذي عندي أن الصواب (إذا ما جَرَّ دُ السَّيْفُ لَامِعٌ) بنصب السيف على المفعولية ورفع لامع على القاء عليه وهو من قولهم لَمَعَ فلانٌ بثوبه وبسيفه لَمَعًا إذا أشار به وقد وجدته كذلك بضبط القلم في نسخة قديمة تغلب عليها الصيغة من سر النصاحه لابن سنان الخفاجي .

(وفي هذه الصفحة بعد سطرين) « وقد ترى قافية هذه الاجورة كيف

هي » والصواب (الأُرْجُوزَة) كما يعلم من سياق الكلام .

(وفي مادة — ع ق ر — ج ٦ ص ٢٧٣ س ١٧) « والفرائض جمع

فريضة وهي اللحم التي ترعى من الدابة عند مريج الكتف » . وضُبط (ترعى) بالناء للمعلوم والصواب بناءؤه للمجهول لأنه هنا من الأفعال التي نصوا على استعمالها مجهولة دائماً كجُنَّ وبُهِتَ تقول رُعِدَ زيدٌ أي أصابته الرعدة فتبنيه من المجهول فإذا

قلت رَعْدَ زَيْدٍ وَ بَرَقَ بِعَفَى تَهْدَدُ بِنَيْتِهِ مِنَ الْمَعْلُومِ . وفي كتاب تصحيح التصحيح
وتحرير التحرير للمصنفدي نقلا عن تثقيف اللسان للصقلتي ما نصه « ويقولون
في قول كَثِيرٍ

وَلَمَّا وَقَفْنَا وَالْقُلُوبَ عَلَى الْغَضَا وَلِلدَّمْعِ تَسْحُ وَالْفَرَائِصُ تَرَعْدُ
يَقُولُونَ تَرَعْدُ بَفَتْحِ التَّاءِ وَالصَّوَابُ تَرَعْدُ بِضَمِّهَا »

(وفي مادة — ف ط ر — ج ٦ ص ٣٦٢ س ١٦) « وَالْغَضَا طَيْرٌ أَوَّلُ

نبات الوسمي ونظيره التعاسيب والتعاسيب وتباشير الصبح ولا واحد لشيء من هذه
الاربعة » . ورؤى (التعاسيب) بالسين المهملة وليس لها ذكر في مادة (ع س ب)
وانما هي التعاسيب بالشين المعجمة قال المصنف في (ع ش ب — ج ٢ ص ٩١)
« التعاسيب العُشْبُ النَّبْتُ الْمُتَفَرِّقُ لِأَوَّاحِدِهِ » وكذلك ورد في القاموس وشرحه وفي
(ج ١ ص ٣٥) من المختص .

(وفي مادة — ن ف ر — ج ٧ ص ٨٣ س ٥) « فَتَهَضُّوا وَلَقَوْهَ

بِبَدْرِ لِيَأْمَنَ عِيْرَهُمُ الْمُقْبِلُ مِنَ الشَّامِ » . ووضبط (لَقَوْهَ) بفتحين والصواب بفتح فضم
لانه من فعل مكسور العين اللهم الا اذا أجرى على لغة طيء ولا داعي لاستعمالها هنا
كما سبق القول في مادة (ج د د) .

(وفي مادة — ه ب ر — ج ٧ ص ١٠٧) رَوَى لَعْدِيَّ

« فَتَرَى مَحَانِيَهُ الَّتِي تَسِقُ الثَّرَى وَالْهَبْرَ يُوْرِقُ نَبْتَهَا رُوَادُّهَا »

وردد (بورق) هكذا بالراء ولا معنى له هنا ورؤى (نبتها) بالنصب و (روادها) بالرفع وكل
ذلك منفسد لمعنى البيت . والصواب (يُوْرِقُ) بالنون أى يُعْجِبُ ورفح نبتها ونصب
روادها فيصير المعنى ان هذه البقاع أخصبت وصار نبتها يُعْجِبُ روادها . على أن رواية
يوقى ليست منسوبة نحكمها في تصحيح معنى البيت بل هي المذكورة في أمهات كتب الأدب
والقصيدة كلها منصوبة الروى تقع في ثمانية وثلاثين بيتاً وقعت عليها تامة في مجموع
قديم الخط وقلما ترى منها الا أبيتا مفرقة وهى لَعْدِيَّ بن الرِّقَاع أنشدتها بين يدي الوليد
ابن عبد الملك فلما بلغ قوله فيها

تُرْجَى أَغْنَى كَأَنَّ لِبَرَّةَ رَوْقِهِ

قطع الأبي نشاد الوليد عنه قتال جرير أو الفرزدق وكانا حاضرين إنه سيقول

قَلَمٌ أَصَابَ مِنَ الدَّوَاةِ مِدَادَهَا

فلَمَّا عاد عدى الى الاِشَادِ نطق بالمعجز كما قال فَعَدَّتْ من النوادر في توافق الخواطر .

(وفي مادة — ت ر م ز — ج ٧ ص ١٧٩ س ٤) « التَّرَامِزُ من الابل

الذى اذا مضغ رأيت دماغه يرتفع وَيَسْتَفِلُّ » . وضبط (يرتفع) بفتح آخره والصواب ضمّه اذ لا وجه لنصب الفعل وهو ظاهر .

(وفي مادة — ج ز ز — ج ٧ ص ١٨٤) رُوى قول الشاعر

« قُلْتُ لِمَا حَبَى لَا تَحْبِسَانَا بِتَرْعِ أَصُولِهِ وَاجْتِزَّ شَيْعَانَا »

ثم ذكر المصنّف كلاماً في البيت لابن برى ليس ممّا نحن فيه إلى أن قال نقلاً عنه مانصّه « وَيُروى لَا تَحْبِسَانَا وَقَالَ فِي مَعْنَاهُ إِنَّ الْعَرَبَ رَبَّمَا خَاطَبْتَ الْوَاحِدَ بِلَفْظِ الْاِثْنَيْنِ كَمَا قَالَ سُؤْيُوتُ بْنُ كُرَاعِ الْعُكْلِيِّ وَكَانَ سَوِيدُ هَذَا هَجَا بَنِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دَارِمٍ فَاسْتَعْتَدَا عَلَيْهِ سَعِيدُ بْنُ عُمَانَ فَأَرَادَ ضَرْبَهُ فَقَالَ سَوِيدُ قَصِيدَةً أُولَهَا

تَقُولُ ابْنَةُ الْعَوْفِيِّ لَيْلِي الْاَنْزَى إِلَى ابْنِ كُرَاعٍ لَا يَزَالُ مُفَرِّعًا

مَخَافَةَ هَذَيْنِ الْأَمِيرَيْنِ سَهَدَتْ رُقَادَى وَعَشَشْتَنِي بِيَاضًا مُفَرِّعًا

فَإِنْ أَتَيْتُمَا أَحْكَمَتَانِي فَازْجُرَا أَرَاهُ طَوْتُ ذُنُبِي مِنَ النَّاسِ رُضْعًا (١)

وَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا بَنِي عَفَّانٍ أَنْزَجِرَا وَإِنْ تَدْعَانِي أَحْمَرَا عَرَضًا مُمَنَّنَا

قال وهذا يدل على أنه خاطب اثنين سعيد بن عثمان ومن ينوب عنه أو يحضر معه . وقوله فان اتما أحكمتاني دليل أيضاً على أنه يخاطب اثنين » انتهى .

قلنا البيت الأخير يُروى فذّاً ويكثر وروده في كلامهم شاهد على جواز مخاطبة الواحد بلفظ الاثنين والصواب فيه (يا ابن عَفَّانِ) بالنداء . والظاهر أن ناسخ الأصل تبع فيه من يرى حذف الف ابن في هذه الصورة فتصحفت الياء المثناة التحتيّة على المصحح بياء الجر ولم ينتبه الى إخلالها بالمعنى اذ لا خلاف في أن ابن عَفَّانِ مرادّه بالخطاب في البيت سواء خطوب وحده أو مع من يحضر معه ويكون في الايات الالتفات من الغيبة الى الخطاب .

بقى هنا أن العبارة لا تخلو من غموض واضطراب فان سياق أولها يدل على أن

(١) الرضع جمع راضع وهو اللثيم .

مراد ابن برّي الاستشهاد بالبيت على جواز مخاطبة الواحد باللفظ الاثنين ثم عادي آخرها
فاستدلّ بباقي الابيات على انه خاطب اثنين حقيقة . وقد اتيح لي الظفر بالجزء
الثاني من حاشية ابن برّي التي كتبها على الصحيح ووسمها بالتنبيه والا فصحح عما وقع
في كتاب الصحيح فوجدت نص عبارته فيها « وذكر الجوهري في اثر هذا البيت أن
قوله لا نجسنا أن العرب ربما خاطبت الواحد باللفظ الاثنين وانشد

فان تزجراني يا ابن عفان أنزجر وإن تدعاني أحرم عرضا ممنا »

ثم شرع في الردّ عليه مستدلاً بباقي الابيات على انه خاطب اثنين حقيقة . فصدّر
العبارة التي نقلها صاحب اللسان ليس لابن برّي كما يوهمه صنيعه بل هو لصاحب
الصحيح ساقه ابن برّي للردّ عليه كما ترى فلم يحسن المؤلف في اختصار كلامه على
هذه الصورة .

(وفي مادة — ف ر ز — ج ٧ ص ٢٥٨ س ١٤) « ويقال للفرصة

فرزة وهي التوبة » . برفع الفرصة مع انها مجرورة باللام وكسر أول فرزة مع نص
صاحب القاموس على ضمّه اذا كانت بمعنى التوبة والفرصة . والخطأ هنا مطبعي قدّمت
ضمّة الفاء للتاء وأخرت الكسرة للفاء

(وفي مادة — ع ر س — ج ٨ ص ١٢) روى لبعضهم

« قد طأقت حمراء فنطأيس ليس لك كتب بعدتها تعريس »

وضميط (بعدها) بضمّ الهاء والصواب فتحها كما ضميط (تعريس) بفتح السين
والصواب رفعه على الاسميّة ليس وبه ضميط في مادة (فن ط ل س — ج ٨ ص ٤٨)
والظاهر أن الخطأ هنا مطبعي بالتقديم والتأخير في الحركات .

(وفي مادة — ع م س — ج ٨ ص ٢٦ س ٨) ضميط (عدي بن الرقاع)

بفتح الراء وشدّ القاف وضميط أيضا بذلك في مادة (ق ر ش — ج ٨ ص ٢٢٦)
ومادة (ذ ف ر — ج ٥ ص ٣٩٤) والصواب أنه ككتاب أي بكسر أوله وتخفيف
القاف بنصّ القاموس وغيره وبه ضميط في مادة (ك ف ح — ج ٣ ص ٤٠٩) .

(وفي مادة — م و س — ج ٨ آخر ص ١٠٨) « وسأل ميرمان أبا

العبّاس عن موسى وصرفه فقال « الخ » وروى ميرمان بالمشناة التحتيّة والظاهر أن

المراد هنا مَبْرَمَان بفتح فسكون ففتح وبالباء الموحدة وهو أبو بكر محمد بن عليّ
الآزجيّ (١) النحويّ تلميذ أبي العباس المبرّد ترجمه السيوطي في نعيه الوعاة وذكر
أنّه توفي سنة ٣٤٥ وأنشد لبعضهم في هجوه

مُسَدِّاعٍ مِنْ كَلَامِكَ يَعْتَرِينَا وَمَا فِيهِ لِمَسْتَمِعٍ بَيَانُ
مُكَابَرَةٍ وَتَحْرِقَةٍ وَبُهْتٍ لَقَدْ أْبْرَمْتَنَا يَا مَبْرَمَانُ

(وفي مادة — ج ر ش — ج ٨ ص ١٦٠) رُوي لبشر بن أبي حازم

« تَحَدَّرَ مَاءُ الْبَيْتِ عَنْ جُرِّ شَيْبَةٍ عَلَى جُرْبَةٍ تَمْلُو الدِّبَارَ غُرُوبُهَا » (٢)
ثم نقل المصنف عن الجوهريّ أنّ معناه دموعي تَحَدَّرَ كَتَحَدَّرَ مَاءُ الْبَيْتِ عَنْ دَلْوٍ
تَسْتَقِي بِهِ نَاقَةُ بَحْ شَيْبَةٍ لِأَنَّ أَهْلَ جُرِّشٍ يَسْتَقُونَ عَلَى الْإِبِلِ أَنْتَهَى • وَرُوي (بشر
ابن أبي حازم) بالخاء المهملة والصواب أنه بالخاء المعجمة وبها ورد في (ج ر ب —
ج ١ ص ٢٥٣) وفي (ض ب ب — ج ٢ ص ٢٩) و(ق ن و — ج ٢٠ ص ٦٩) •
وكثيرا ما يرد هذا الاسم مصحّفاً بالمهملة في كتب الادب والتاريخ المطبوعة كلاغاني
والنقد وغيرهما كما أنهم يكتسبون في (معاوية بن خُندَج) فيروونه بالخاء المعجمة
مع أنّ صوابه بالمهملة •

وضُبط (تَحَدَّرَ مَاءُ الْبَيْتِ) في البيت على أنه فعل ماضٍ فاعله الماء ومقتضى
تفسير الجوهريّ أنه مصدر أضيف إليه الماء فالصواب (تَحَدَّرَ مَاءُ الْبَيْتِ) وبه
ضُبط في مادة (ج ر ب — ج ١ ص ٢٥٣) •

(وفي مادة — ر ي ش — ج ٨ ص ١٩٨) رُوي للبيد

« وَلَئِنْ كَبُرْتُ لَقَدْ عَمَرْتُ كَأَنْفِي غَصْنٌ تَقْسِيئُهُ الرِّيحُ رَطِيبٌ
وَكَذَلِكَ حَقًّا مَنْ يَعْصِرُ يُبْلِهَ كَسْرُ الزَّمَانِ عَلَيْهِ وَالتَّقْلِيلُ »
وضُبط (يعمر) بالرفع والصواب إسكان آخره لجزمه بمن ويكون فيه على هذا الاضمار
وهو إسكان التاء من متفاعلين •

(وفي مادة — ل ش ش — ج ٨ ص ٢٣٣) رُوي لبعضهم

« تَضَحَّكُ مِنِّي أَنْ رَأَيْتِي أَنْحَرِي شُ وَلَوْ حَرَشْتُ لَكَشَفْتُ عَنْ حِرْشِ »

(١) في القاموس وأزم بحركة موضع بين الاهواز ورامهرمز منه محمد بن علي النحوي المعروف
بميرزاز •
(٢) الدار بكسر أوله وبالباء الموحدة جمع ديرة بالفتح وهي الكردة من المزرعة والجربة بالكسر
المزرعة •

وضُبط (حُرِثَتْ وَكُشِفَتْ) هنا وفي مادة (ح ر ش — ج ٨ ص ١٦٩) يضمّ التاء توهُما أنه للمتَكلم وليس كذلك لأن القائل ذكر امرأة ضحكت منه لَمَّا رَأَتْهُ بِحُرْشِ أَيْ بِصِيدِ الضُّبَابِ فَلَا مَعْنَى لِحَالِهِ احْتِرَاشُهُ بِعَدِ ذَلِكَ شَرْطًا لَمَّا تَوَعَّدَهَا بِهِ لِأَنَّهُ قَدْ وَقَعَ مِنْهُ بِالْفِعْلِ وَاسْتَلْزَمَ نَحْكَمًا . فالصواب كسر التاء فهما على أنه خطاب للمؤنث وفيه الالتفات من الغيبة إلى الخطاب كما في خزانة البغداديّ وشرحه على شواهد شرح الشافية ويكون المعنى إِنْكَ تضحكين من احتراشي الضباب استهزاءً بعملِي ولو أنك تحترشين مثلي لفعلت كذا . وإنما ضحكت منه استخفافاً به لأن الضبّ صيد العجزة والضعفاء .

(وفي هذه المادة — أ أول ص ٢٣٤) رُوي لبعضهم

« عَمَلِيَّ فِيهَا أَتَنَى أَبْغِشَ بِيضَاءَ تُرْضِيَنِي وَلَا تُرْضِيَنِي »

وفي هذه الرواية مالا يخفى وبها رُوي البيت أيضاً في شرح القاموس . وقد رواه ابن جنيّ في سرّ الصناعة في كلامه على حرف الشين والبغداديّ في الخزنة (ج ٤ ص ٥٩٤) « علىّ فيما أتني » الخ وبها يستقيم الكلام .

(وفي مادة — ك ي ش — ج ٨ ص ٢٣٥) « ثَوْبٌ أَكْيَاشٌ

وَجُبَّةٌ أُسَادٌ وَثَوْبٌ أَفَوافٌ » . وضُبط (جُبَّةٌ) بتخفيف الباء والصواب تشديدها والمراد بها هنا ذلك الثوب المعروف ولم يحك أحد التخفيف في بآئها بل حسبنا دليلاً على تشديدها قولهم في جمعها جُبَبٌ وَجِبَابٌ بِيَّائِينَ .

(وفي مادة — ن غ ش — ج ٨ ص ٢٤٩ س ١٤) « فقلت إن رسول

الله صلى الله عليه وسلم أرسلني إليك فَتَنَعَشَ كَمَا تَتَنَعَشُ الطير » . وضُبط (تَنَعَشَ) بكسر الفين والصواب فتحها لأنّ ما كان على تَفَعَّلَ يكون مفتوح ما قبل الآخر في المضارع كتقطع يتقطع على ما هو مقرر في التصريف .

(وفي مادة — ب ر ص — ج ٨ ص ٢٧٠ س ٢٣) « كذلك حذف

التنوين لالتقاء الساكنين هنا وهو مراد يدلّك على إرادته أنهم لم يَجْرُوا ما بعده بالإضافة إليه » . وضُبط (لم يجرُوا) بفتح الياء وضمّ الجيم وفتح الراء والصواب (لم يَجْرُوا) بفتحة فضمة تين مع تشديد الراء مضارع جَرَّ .

(وفي هذه المادة — ص ٢٧١) روى الحسن بن ثابت

« يَسْقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيصِ عَلَيْهِمْ بَرْدَى يُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ »
وضُبط (يصفق) بكسر الفاء أى ببناء الفعل للمعلوم والصواب فتحها لأن معنى
التصفيق مزج الشراب ومراد الشاعر أن مدوحيه يسقون من ورد عليهم هذا المكان
ماء نهر بردى مزوجاً بالخمر . قال المصنف في مادة (ص ف ق - ج ١٢) « وَصَفَّقَ
الشرابَ مزجه فهو مُصَفِّقٌ وَصَفَّقَهُ وَصَفَّقَهُ وَأَصْفَقَهُ حَوَّلَهُ مِنْ إِنَاءٍ إِلَى إِنَاءٍ لِيَصْفُو »
ثم استشهد بهذا البيت وضبط (يصفق) هناك بالبناء للمجهول كما أوضحنا .

(وفي مادة — بي ض - ج ٨ آخر ص ٣٩٧) « فلما فرغ من الحديث

قال يا نضر أنشدني أحياناً بيت قالته العرب » الخ . وروى (أخطب) بالحاء المهملة
ولا معنى له هنا وإنما هو أخطب بالحاء المعجمة أى أسلبه وأجذبه للعقول . ومن الغريب
مجموع هذه الكلمة بالمعجمة في شرح القاموس مع أن مصدحه لا يكاد يخرج عما في
طبعة اللسان من صواب أو خطأ .

(وفي مادة — وف ض - ج ٩ ص ١٢٠ س ٤) روى لرؤية

« تَمْشَى بِنَا الْجِدِّ عَلَى أَوْفَاضِ »

وروى (تمشى) بالثناة الفوقية أوله وضبط (الجد) بالنصب على توهم أنه مفعول
مطلق تمشى والذي يؤخذ مما قبله ويده في الديوان أنه فاعله فالصواب رفعه ورواية
(تمشى) بالتحية . على أن الذى فى الديوان (يمشى) من الإيماء بالسين المهملة .

(وفي مادة — س م ط - ج ٩ ص ١٩٦) روى لبعضهم

« يَمِجُّ الْمَسْكُ مَفْرَقَهَا وَيُصْبِي الْعَقْلَ مِنْطَقَهَا »

وَتَمْشَى مَا يُورِقُّهَا سِقَامُ الْعَاشِقِ الْوَصِيبِ »

وضُبط (سقام) بكسر أوله ومعناه فى البيت المرض فالصواب فتحه لأنه لا يكون
بهذا المعنى إلا مفتوحاً . وأما السقام بالكسر فجمع سقيم وهو غير مراد هنا كما
لا يخفى .

(وفي مادة — وس ط - ج ٩ ص ٣٠٧) روى لسوار بن المضرب

« لِمَنِ كَأْنِي أَرَى مِنْ لَاحِيَاءِ لَهُ وَلَا أَمَانَةَ وَسَطِ النَّاسِ عُرْيَانَا »

وَرُوي له أيضاً في مادة (ز ب ن) — (ج ١٧ ص ٥٤)

« بَدَأَ بِي الدَّمِّ عَنْ أَحْسَابِ قَوْمِي وَزَبُونَاتِ أَشْوَاسِ تَيْحَانِ »

وضُبط (المضرب) في الموضعين بكسر الراء والنصواب فتحتها على أنه اسم مفعول قال الامام التبريزي في شرح القطعة التي منها هذا البيت من ديوان الحماسة « ومضرب بفتح الراء أي ضرب مرة بعد مرة وُسَمِيَ مضرباً لأنه شَبَّ بِامرأة خلف أخوها ليضرب بنسبه بالسيف مائة ضربة فضر به ففسى عليه ثم أفاق فقال

أَفَقْتُ وَقَدَأَنِي لَكَ أَنْ تُسْقِيَا فذاك أوان أبصرت الطريقا
وكان الجمل ممّا يزدهيني على غُلُوِّاته حتى أذوقا

فسمى مضرباً لذلك » انتهى وقد ضبط بفتح الراء في مادة (ت ي ح — ج ٣ ص ٢٤١)
(تمة) ذكر البغدادي في خزانته (ج ٤ ص ١١) في ترجمة كعب بن زهير هذه القصة منسوبة لابنه عقبة فقال « وكعب ابن شاعر اسمه عقبة ولقبه المضرب لأنه شَبَّ بِامرأة فضر به أخوها بالسيف ضربات كثيرة فلم يمِت » وعليه فهو بالفتح أيضاً إلا أن شارح القاموس ذكر في لقب عقبة بن كعب هذا أنه كَحِدَّتْ ومُعْظَمُ أي بالكسر والفتح قال والوجهين ضبط في نسخة الصحاح في باب (ل ب ب) وتعليقه مصححه بأن الضبط بالشكل لا بالمعارة . قلنا ولا عبرة بالشكل كما لا يخفى وإن كان يُستأنس به إذا وافق وجهاً وكان في نسخة تغلب عليها الصيغة .

وذكر ابن خطيب الدهشة في تحفة ذوي الأرب مضرباً والد زهدم فنقص على أنه بكسر الراء ثم نقل أيضاً عن أبي علي الغساني أنه بالكسر قال ويقال بالفتح انتهى . فلا يبعد أن يكون مضرب بن كعب بالضبطين أيضاً وإن كان ما استند عليه شارح القاموس لا ينمض دليلاً . وما ذكره البغدادي لا يخفى ما فيه لما في مثل هذا الاتفاق من البعد وإن كان غير مستحيل الوقوع والظاهر أن منشأ ذلك اشتباه الرجلين على بعض الرواة لاتفاقهما في اللقب فنُسب لابن كعب ما وقع لأبي سوار ولا يكون العكس لأن فيما ذكره التبريزي من شعر أبي سوار ما ذكرناه منسه وما لم نذكره دلالة على أن القصة قصته فهو بفتح الراء لا غير .

ولسوار هذا ذكر في أخبار الخوارج من كامل المبرّد وذكره في موضع آخر (ص ٢٨٩ من طبعة ليبسيك وج ١ ص ٣٠٠ من طبعة مصر) وورد بعد اسم أبيه في كتاب النسخين ما نصّه (بفتح الراء) هكذا بين قوسين فإن كان كل ما جعل في الكتاب بين

فوسين من كلام ابى الحسن الاخفش راويه عن بؤلته كما هو المشهور فهو نص آخر
لا أحد الثقات يعضد ما ذكرنا .

فان قيل لم يسبق التبريزي في نسب سوار غير ابيه المضرب ولم يبين اسمه افلا
يجوز ان يكون هو عتبة بن كعب بعينه وسوار ابنه وعليه فلا اشتباه بين رجلين يستدعى
ما ذكر . قلنا هذا لا يصح لان ذلك سعدى من سعد بنى تميم او من سعد بنى كلاب
على ما ذكر التبريزي وغيره وعتبة بن كعب مرنى فهو غيره قطعاً .

(وفي مادة — ع ل ظ — ج ٩ ص ٣٢٧ س ٢١) « ابن الاعراب »

اذا اشتد على الرجل السفر وبعد قيل تنكط فاذا التوى عليه امره فقد تنكط
وضبط (وبعد) بضم الدال والهمز ففتحها مع ضم العين لانه فعل ماض من
البعد نقيض القرب وهو معطوف على اشتد وبه ضبط في عبارة القاموس .

(وفي مادة — ج ز ع — ج ٩ ص ٣٩٨) روى للبيد

« حُفِرَتْ وزايلها السَّرابُ كما نَها اجزاع بثشة ائلهَا ورُضامُها »

وروى (حُفِرَتْ) بالراء المهملة وصوابه بالزاي اى سيقَتْ وحُشَّتْ . وضبط
(رُضام) بضم اوّله والهمز كسره لانه جمع رَضْمَةٍ والمطرّد في قفلة اذالم تكن
عينها ياءً فحال بالكسر امّا فحال بالضم والتخفيف فليس من ابنية جموع التكسير
السبعة والعشرين وإنما سُمع في الفاظ سبق كلامنا عليها في مادة (ب ر أ) اوّل هذه
الرسالة . وقد ضبط (رِضام) بكسر اوّله في مادة (ر ض م — ج ١٥ ص ١٣٥)
إلا ان (حُفِرَتْ) ضبط فيها بالبناء للمعلوم والهمز بئاؤه للمجهول لما قدّمناه .

(وفي مادة — رب ع — ج ٩ ص ٤٥٥) روى لُسَحِيم بن وَثِيل

الرَّيَّاحِي

وما ذا يَدْرِي الشعراءُ مِنِّي وقد جاوزتُ حدَّ الا ربعين
وضبط (وَثِيل) بضم ففتح مصغراً والهمز بفتح فكسر كما ضبط في آخر مادة
(و ث ل — ج ١٤ ص ٢٤٨) وقد نص في القاموس على انه كأمير وقال ابن دُرَيْد
في كتاب الاشتقاق إنه من الوثالة وهى الرجاحة من قولهم رجل وَثِيل بين الوثالة .

(وفي مادة — ري ع — ج ٩ ص ٤٩٨) روى لَطَرَفَة

« أَرَبِعُ الى صوت المهيّب وتَمَقِّي بذى خُصَل رَوَات أ كَلَف مُنِيد »

وضُبط (المهيب) بفتح اؤه والصواب ضمه لأنه اسم فاعل من اهَابَ بكذا إذا دعاه
كما قصده المؤلف في موضعه واستشهد عليه بالبيت وعليه شرح المعانيات بل هو الالهق
بالمعنى لأن المراد أن هذه الناقاة تريخ أي تعطف وترجع لصوت راعيها إذا دعاها
وصاح بها . أما المهيب بالفتح فانه اسم مفعول من هابه إذا خافه ولا يخفى ما فيه من
البعد فضلاً عن أن الرواية بخلافه .

(وفي مادة — ق م ع — ج ١٠ ص ١٦٩ س ٢٣) « وَقَمِعَتِ الظُّبَيْةُ قَمْعًا

وَقَمِعَتِ اسْمُهَا الْقَمْعَةُ وَدَخَلَتْ فِي أَفْقِهَا فَمَرَّكَتْ رَأْسُهَا مِنْ ذَلِكَ » . وضُبط
(القمة) بتشديد الميم مع أنها رُويت مخففة قبل ذلك بقليل في قوله « وَالْقَمْعَةُ ذُبَابٌ
أَزْرَقٌ عَظِيمٌ يَدْخُلُ أَنْوْفَ الدَّوَابِّ » الخ وهو الصواب على ما في القاموس وغيره ولا
تخاله إلا خطأ مطبعياً بوضع علامة التشديد مكان الفتحة .

(وفي مادة — ن ص ع — ج ١٠ ص ٢٣٣) أنشد لابي زيد

« وَالذَّارُ إِنْ تُسْمِئِهِمْ عَنِي فَاَنْ لَهُمْ وَدَّى وَنَصْرِي إِذَا أَعْدَاؤُهُمْ نَصَّهَوْا »
ورُوى (تسهم) هكذا بغير نقط الحرف الثاني والصواب (تُسْمِئُهُمْ) بالنون أي تُبْعِدُهُمْ
وهو ظاهر .

(وفي مادة — ح ر ف — ج ١٠ ص ٣٨٨) رُوى قول الشاعر

« تَخَالُ أَذْنِيَّ إِذَا تَحَرَّفاً خَافِيَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفاً »

وكتب المصحح بالحاشية « قوله إذا تحرّفاً إلى آخر البيت كذا بالأصل وحرّرا الرواية » .
قلنا البيت من شعراء شرح الرضى على الكافية استشهد به على جواز نصب كأن للجزءين
عند أصحاب الفراء وروايته له

كَانَ أَذْنِيَّ إِذَا تَشَوَّفاً قَادِمَةً أَوْ قَلَمًا مُحَرَّفاً

وأورده بهذه الرواية صاحب العقد الفريد في باب ما أدرك على الشعراء والراغب
الاصفهانى في المحاضرات (ج ٢ ص ٣٧٩ من طبعة ١٢٨٧) والمبرد في الكامل (ج
٢ ص ٩٤ من طبعة مصر سنة ١٣٠٨) على أنه لحن حيث ذكروا أن العمانى (١)
دخل على الرشيد فأنشده في وصف فرس (كان أذنيه) البيت فعلم الناس أنه لحن
ولم يهتد أحد منهم إلى إصلاح البيت غير الرشيد فانه قال قل (تخال أذنيه إذا تشوفاً) .

(١) الذي في العقد الفريد طبع بولان (الغنى) والنسخة كثيرة التحريف .

قال المبرّد وصاحب العند والراجز وإن كان لحن فإنه أصاب التشبيه . واعترض ابن السّيد البطليوسيّ في حاشيته على الكامل بأن هذا لا يعدّ لحناً والخلاف في ذلك لا موضع لذكره هنا وقد فصله البغداديّ في خزانته (ج ٤ ص ٢٩٢ من طبعة بولاق) فارجع إليه إن شئت وإنما موضع الفائدة منه أن كلّ من روى البيت من أئمة اللغة والأدب ومنهم ابن السّيد البطليوسيّ في مسائله روى فيه (إذا تشوّفاً) وبه يستقيم المعنى كما لا يخفى . أمّا رواية خافية بدل قادمة فقد تردّدها صاحب اللسان ولا إخلال فيها بالمعنى لأن مراد الشاعر تشبيه أذن الفرس إذا رفعهما حال تطلّعه بالريشة أو القلم الحرف فلا فرق بين أن تكون هذه الريشة من القوادم أو من الخوافي ولعلها رواية أخرى في البيت .

(تنمّة) قال العلامة البغداديّ « فإن قلت كيف أخبر عن الاثنين بالواحد قلت إن المضمومين المشتركين في فعل واحد مع اتّفاقهما في التسمية يجوز لإفراد خبرهما لأنّ حكمهما واحد وقد ذكرناه مفصلاً في باب المثني » انتهى . وفي شرح التبريزيّ على الحماسة أراد نخل كل واحدة من أذنيه كما قال الآخر * يا ابن التي حُذنتها باع * والحذنتان الأذنان .

بقي هنا ممّا يتعلق بالبيت ما ذكره بعضهم من أن قائله انشده بحضرة الرشيد فلحنه أبو عمرو والأصمعيّ وقد انكره ابن هشام حيث قال في المغني « وهذا وهم فإن أبا عمرو توفي قبل الرشيد » وتعبّبه شراحه بأن هذا لا يصلح تعليلاً لئلاّ لوهم فإن سبق وفاة أبي عمرو الرشيد لا ينافي حضوره مجلسه ولو غير خليفة إلا أن يراد وهو خليفة لأنّ أبا عمرو توفي سنة أربع وخمسين ومائة والرشيد إنما ولي الخلافة سنة سبعين ومائة كذا ذكر البغداديّ في خزانته وسكت عنه . والذي يظهر لنا أن الصواب ما ذهب إليه ابن هشام وما تعبّبه به شراحه لا يستقيم لأنّ ولادة الرشيد كانت في آخر ذي الحجة سنة خمس وأربعين ومائة وقيل في مستهل المحرم سنة تسع وأربعين فعلى القول الأول وافتراض اجتماعه بأبي عمرو سنة وفاته يكون سنه اذذاك ثمانى سنوات ويستبعد ما ذكره على من يكون في هذا السنّ فضلاً عن أن يكون له مجلس يجتمع فيه الشعراء ويحضره مثل أبي عمرو والأصمعيّ .

(وفي مادة — ذرف — ج ١١ ص ٨ س ١٢) « واشتدّ ذرف الشيء »

استقطره واستدرف الضرعُ دما إلى أن يُحلب ويُستقطر قال يصف ضرعاً
تسمح إذا هيجهته مستدرف

وروي (واستدرف الضرع) بالذال المهملة وضموا به بالذال المعجمة وهو ظاهر . ومثله في آخر المادة « والذرفه نبتة » والصواب الذرفه بالمعجمة .

(وفي مادة — وص ف - ج ١١ ص ٢٧٢) روي لطرّفة بن العبد

« إني كفاني من أمر دمممت به جارتك كجار الحذاقي الذي اتصففا » وضبط (كجار) بالتنوين والصواب حذفه للإضافة وإقامة الوزن كما ضبط في مادة (ح ذق — ص ٣٢٤) .

(وفي مادة — ح زق — ج ١١ ص ٣٣١ س ١١) « الحزق والحزقة

الجماعة من الناس والطير وغيرها » الى أن قال « والجمع الحزق مثل فرقة وفرق » والصواب (والجمع الحزق) بالحاء المهملة لا الخاء المعجمة .

(وفي مادة — ط ل ق — ج ١٢ ص ٩٦ س ١ - ٢) « ومنه حديث عليّ

عليه السلام إن الحسن مطلق فلم تزوجه » . هكذا يجزم تزوجه بلم النافية والسياق لا يقتضيه لأنّ المقام مقام نهى لا نفي . وإذا جعلناها (لِمَ) الاستفهامية أي بكسر اللام وفتح الميم بقي الاشكال في جزم الفعل بلا موجب نعم قد حكوا حذف النون من الافعال الخمسة تخفيفاً واستشهد عليه ابن هشام في حواشي الالفية وابن مالك في شرحه على كافيته بقوله عليه الصلاة والسلام « والذي نفس محمد بيده لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا » والاصل لا تدخلون ولا تؤمنون لأنّ لا نافية وهي لا تعمل في الفعل شيئاً الا أن أئمة النحو نصّوا على أن ذلك قليل نادر ما لم يقترن الفعل بنون الوقاية قال الامام ابن مالك في الكافية

وحذفها في الرفع قبل ني أنى والفك والادغام أيضاً ثبّتا
ودون ني في الرفع حذفها حكوا نثراً ونظماً نادراً وقد روي
أبيت أسرى وتبى تى تدلسكى وجهك بالعنبر والمسك الذكى

ولو ورد في كلام الامام رضى الله عنه لنهوا عليه ولم يسكتوا عنه شأنهم في كل قليل نادر . على أنه لا داعي لمثل هذا التصسف بعد أن رواه ابن الاثير في النهاية (فلا تزوجه) بلا الناهية ولا ريب في أن المصنّف نقله عنه فحرفه النسخ .

(وفي مادة — ع ذق — ج ١٢ آخر ص ١٠٩) « وعذق الرجل بشرّ

يعذقه عذقاً وتسمه بالفتح ورماه به » . ولا معنى للفتح هنا وانما هو (بالقيح) قال

في هذه المادة من القاموس « وفلانا بشر أو قبيح رماه به » وبهذا فسر أيضا في تاج المصادر المحفوظ بدار الكتب الأزهرية بالقاهرة . بقى هنا فتح العين من مضارع عَدَقَ مع فتحها في ماضيه وقياس مثله أن يكون حلقى العين أو اللام ولم يشذ إلا أبى يابى وبعض افعال ذكرها المصنف ليس منها هذا الفعل على أنهم نازعوا فيها كما يعلم من مراجعة مادة (أ ب ي) . وإنما أوقع المصحح في هذا تصحيح التيسيح (بالفتح) ففطنه نصبا على فتح عين المضارع . والصواب (بفتح) بكسر الدال كنص شارح القاموس .

(وفي مادة — ع ر ق — ج ١٢ ص ١٢٠) روى لعوف بن الأحوص

« لقيتم من تدرككم علينا وقتل سراتنا اذات القراقي »

هكذا باثبات ألف قبل (ذات) والصواب حذفها .

(وفي مادة — ع ن ق — ج ١٢ آخر ص ١٤٤) روى قول الشاعر

« نطه منهم ما ارتموا حتى اذا اطعنوا ضارب حتى اذا ما ضاربوا اعتنقا »

قلنا البيت لزهير بن أبي سلمى في مدوحه هريم بن سنان . والصواب في (نطهم) يطهم بالثناة التحتية أوله لأن الضمير فيه للممدوح ويدل عليه قوله بعد ذلك ضارب واعتنق . قال الاعلم الشنتمري في شرح ديوان زهير « يقول اذا ارتقى الناس بالنبل دخل هو تحت الرمي فجعل يطاعنهم فاذا اطعنوا ضارب بالسيف فاذا تضاربوا بالسيوف اعتنق قرنه والزمه يصف أنه يزيد عليهم في كل حال من أحوال الحرب » انتهى .

وفي الوساطة للقاضي الجرجاني بعد إيراد بيت زهير ما نصه « قسم البيت على احوال الحرب ومراتب اللقاء ثم ألحق بكل قسم ما يليه في المعنى الذي قصده من تفضيل الممدوح فصار موصولا به مقرونا اليه ونحوه قول عنتره

إن يلحقوا أكرروا وإن يستلحموا أشدد وإن نزلوا بضيق أنزل

فهذا كالأول في الصنعة وإن كان إنما أزوج كل قسم بقرينه وما هو وقفه ولم يرص الأول إلا بأن قسم ثم تقدم عن كل قسم قدما وارتفع عليه درجة » انتهى . وقد أجاد زهير في ترتيب حالات الحرب لأن أولها عندهم الملافة من بعيد ثم المراماة ثم المطاعنة ثم المجالدة ثم المعانقة فذكر منها ما وسعه بيته على الترتيب .

(وفي مادة — غ ر ق — ج ١٢ ص ١٧٥) « قال الراجز

أنبهتهم مقله إنسانها غرق هل ما أرى تارك للعين إنسانا »

والبيت من البسيط فالصواب أن يقال قال الشاعر لا الراجز

(وفي مادة — ف ل ق — ج ١٢ ص ١٨٥) روى قول الشاعر

«وإن أناها ذو فلاقٍ وحشَنَ بُمارضُ الكلب إذا الكلب رَشَنَ»

بالنون في (أناها) والصواب (أناها) بالثناة الفوقية وهو ظاهر وبه الرواية في مادة (ح ش ن — ج ١٦ ص ٢٧٤) .

(وفي هذه المادة ص ١٨٦) روى لأبي حنيفة النعمان

«وقالت إنها ألقى فأطلق على النقد الذي معك الصرارا»

ينصب (النقد) والصواب جرّه بعل وهو ظاهر أيضا .

(وفي مادة — أ ف ل — ج ١٣ ص ١٨) روى لأبي زيد

«أبو شسيمين من حصاة قد أفلت كان أطباءها في رفقها رُقع»

والصواب (أبو زَيْد) بالباء الموحدة بعد الزاي تصغير زَيْد بالفتح بمعنى العطاء كما نص عليه ابن دُرَيْد في كتاب الاشتقاق وهو حرمة الطائي والبيت من قصيدة له في وصف الأسد أنشدها بين يدي سيدنا عثمان بن عفان رضي الله عنه وقد وقعت عليها تامة ولكنها كثيرة التحريف ولولا ذلك لذكرتها هنا لسدره وجودها .

(وفي مادة — ب ز ل — ج ١٣ ص ٥٥) روى لزهير

«سمى ساعيا غيظ بن مرة بعدما تَبَزَّل ما بين المشيرة بالدم»

وضُبط (غيظ) بالرفع والصواب جرّه للإضافة إلى الساعيين وكذلك (ابن) لأنه نعت له وبه ضبط في مادة (س ع ي — ج ١٩ ص ١٠٨)

(وفي مادة — ب و ل — ج ١٣ ص ٧٩) روى لزهير أيضا

«لقد باليت مَطْعَن أم أوفى ولكن أم أوفى لا تباري»

وروى (مطعن) بالطاء المهملة والصواب بالظاء المعجمة أي إني كرهت سيرها وذهاها يريد فراقها . وروى (تباري) بالنون والصواب تباري باللام ليصح معنى البيت وحسبك قول المؤلف في تفسيره «باليت كرهت ولا تباري لا تكره» وهو من أبيات لامية قالها زهير في امرأته أم أوفى لما ندم على تطليقها أولها

لعمرك والخطوب مغيرات وفي طول المعاشرة التقي

(وفي مادة - ح ثل - ج ١٣ ص ١٥٠) روى لمتهم

« وأرملته تسمى باسمته تحفل كقريح الحبارى ريشه قد تصموا »
بضم الراء من (أرملة) والصواب إسكانها وهو ظاهر .

(وفي مادة - ح ف أل - ج ١٣ ص ١٦٩ س ١٥) « وهذا كله قول

سبويه وقد تقدم ذكره في حفل » والصواب (تقدم) باسقاط السين وهو ظاهر أيضا .

(وفي مادة - ح ول - ج ١٣) تكرر ذكر (اللبد) مضبوطا بضم أوله

والصواب كسره

(وفي مادة - خ ي ل - ج ١٣ ص ٢٤٧) روى قول الشاعر

« وثالثنا في الحلف كل مهتدٍ لِمَا يُرْمَ من صمّ العظام به خالي
ولا وجه لجزم (برمى) والصواب (لما ريم) وهي رواية علم الدين السخاوى في سفر
السماة والبلوى في ألف باء وهو من رام يروم بُنى على ما لم يسم فاعله .

(وفي مادة - س ر ل - ج ١٣ ص ٣٥٦) « ويحتاج على تركه صرفه

بقول ابن مقبل

انى دونها ذب الرياد كأنه فتى فارسى فى سراويل رامىح
ورسم (أى) هكذا بغير نقط وكتب المصحح بالهاشية « تقدم فى ترجمة رود بلفظ عشى
بها وحرر الرواية » . قلنا صوابه (أى) بالثناة الفوقية وروى (عشى بها) وروى
أيضا (يرود بها) كما أثبتته العلامة البغدادى فى خزانته .

بقى هنا ضبطهم (سراويل) مجرورا بالكسرة وجراً (رامىح) للاضافة اليه وهو خطأ من
وجهين أمّا الاول فلاّ أنهم استشهدوا بالبيت على منع صرف سراويل كما ترى وروايته
بالاضافة لا يظهر بها وجه الاستشهاد . وأمّا الثانى فلاّ أنه يصف ثورا وحشياً وغير
عنه بذى الرياد والضمير فى دونها يعود لاثناه وشبهه ما على قوائمه من الشعر بالسراويل
وهو من لباس الفرس ولهذا قال (فتى فارسى فى سراويل) وشبهه قرنه بالرمح ولهذا
قال (رامىح) أى ذو رمح فحق خبر كان وفارسى نعمت له ورامىح نعمت ثان له فيكون صواب
الرواية فى البيت

فتى فارسى فى سراويل رامىح

مجرى سراويل بالفتحة لكونه ممنوعاً من الصرف ورفع رامىح . وقد ضبط البيت محروفاً

أيضاً في مادة (ذبب — ج ١ ص ٣٦٧) ومادة (رود — ج ٤ ص ١٧٠) .

(وفي مادة — س ف ل — ج ١٣ ص ٣٥٩) روى قول الشاعر

« تَوَا كَلَمَا الْأَزْمَانُ حَتَّى أَجَاءَهَا إِلَى جَلَدٍ مِنْهَا قَلِيلُ الْأَسَافِلِ »
وضُبط (أَجَانَهَا) بِاسْكَانِ الْجِيمِ وَفَتْحِ الْهَمْزَةِ الَّتِي بَعْدَهَا وَهُوَ خَطَأٌ بِسِّنِّ مَفْسِدٍ لِلْمَعْنَى
وَالْوِزْنَ وَالصَّوَابَ (أَجَانَهَا) بَفَتْحِ الْجِيمِ وَاسْكَانِ الْهَمْزَةِ أَيْ جِئْتُ بِهَا فَلَمَّا عُدِّي
الْفِعْلُ بِالْهَمْزَةِ تَعْدِيٌّ لِلْمَفْعُولِ بِلا واسطة .

(وفي مادة — ط ل ل — ج ١٣ ص ٤٣٣) روى لُفَوَيْةُ بْنُ سُلَيْمٍ

« أَلَا نَادَتْ أُمَامَةً بِاحْتِمَالٍ لَتَحْزُنُنِي فَلَا يَكُ لَأَبَالِي
فَسِيرِي مَا بَدَا لَكَ أَوْ أَقِيمِي فَأَيَّامًا أَتَيْتِ فَعَن يَقَالَ
وَكَيْفَ تَرُوعُنِي امْرَأَةٌ يَسِينُ حَيَاتِي بَعْدَ فَارِسٍ ذِي طَلَالٍ »
وكتب المصنِّح بالهاشمية « قوله فعن يقال هكذا رسم في الأصل ولم نعثر عليه في غير
هذا الموضع ولمَّا فَعَن قَالِي فَلْيَحْزُرْ » . قلنا الأظهر أنَّه (فعن يقال) بحذف يائه
أو (فعن يقال) بانبأتها إلا أنَّ المنقوص المنون إذا وقف عليه ولم يكن منصوباً فالأولى
حذف يائه وهو الموافق أيضاً لما رسم في البيت .

(وفي مادة — ع ي ل — ج ١٣ ص ٥١٦) « ويقال للعائر عَالِكٌ عَالِيَا

بِقَوْلِكَ لَمَّا لَكَ عَالِيَا يَدْعَى لَهُ بِالْأَقَالَةِ » . ورُوي (العائر) بالهمز وإنما هو (العائر)
بالتاء المثلثة كما يفهم من سياق العبارة ومن الاستشهاد عليها بقول الشاعر

أَخَالَ الذِي إِن زَلَّتِ النَّعْلُ لَمْ يَقُلْ تَعَسَتْ وَلَكِنْ قَالَ عَالِكٌ عَالِيَا

(وفي مادة — غ ل ل — ج ١٤ ص ١٥ س ١٤) « والغلالة شعاع يلبس

تحت الثوب نه لا يُتَغَسَّلُ فِيهَا أَيْ يُدْخَلُ » والصواب (لاءنه يتغسل) وهو ظاهر .

(وفي مادة — ف ي ل — ج ١٤ ص ٥١) روى لطرفة

« يَشْقُ حَبَابَ الْمَاءِ حَسِيرُومَهَا بِهَ كَمَا قَسَمَ التَّرْبُ الْمُقَالِيلُ بِالْيَسَدِ »

ورُوي (به) بتذكير الضمير والبيت في وصف سفينة يشق صدرها بها الماء فالصواب
أن يقال (بها) وبه وردت الرواية في شروح المعلقات .

(وفي مادة — ك ل ل — ج ١٤ ص ١١٦) روى قوله

« من كلِّ محفوفٍ يَظِلُّ عَصِيَّةً رَوْحٌ عَلَيْهِ كَلَّةٌ وَقَرَامُهَا
بإضافة ظلٍّ الى المصى ورواية (رَوْح) بالتحريك والحاء المهملة وقد أصبح البيت
بهذه الرواية من المعانيات وصوابه

من كلِّ محفوفٍ يَظِلُّ عَصِيَّةً رَوْحٌ عَلَيْهِ كَلَّةٌ وَقَرَامُهَا
يعنى من كلِّ هودج محفوف أى مُعْطَى يُظِلُّ عِيدَانَهُ رَوْحٌ بفتح الزاى وإسكان الواو
وبالحيم آخره وهو التَّمَطُّ يُطْرَح على الهودج . وبهذه الرواية روى البيت فى مادة
(زوج — ج ٣ ص ١١٨) وهو للسيد .

(وفي مادة — ن ض ل — ج ١٤ ص ١٨٩) روى للسيد

« فانتضلنا وابنُ سلمى قاعدٌ كفتيق الطير يُغْضَى وَيُجَلُّ »
وضُبط (الطير) بالرفع والصواب جرّه الاضافة . وروى (يُغْضَى) بالبناء للمجهول
والصواب بناءؤه للمعلوم كما روى فى مادة (غ ض و — ص ٣٩٤) وفسره المؤلف
بقوله « يعنى يُغْضَى الجفونَ مرّةً وَيُجَلَّى مرّةً » .

(وفي مادة — وأ ل — ج ١٤ ص ٢٤١) روى لاثى ذوؤنب

« أَدَانْ وَأَنْبَاهُ الْإِوْلُونْ بِأَنْ الْمُدَانْ مَلِيٌّ وَفِي »
وروى بتخفيف الهمزة التى بعد الباء من (أنباه) والصواب همزه لتصحیح الوزن
لأنَّ الهمزة واقعة فى موضع الفاء من (فعولان) وحذفها المسمى بالشلم لا يدخل إلا
فى فعولان الواقع أوّل البيت أو الواقع أوّل المعجز ولكن على خلاف بينهم فى تجويزه .
وضُبط (الْإِوْلُونْ) بسكون النون وهو محلّ بالوزن أيضا لأنَّ العروض المقبوضة
من التقارب وهى التى حذفت منها نون فعولان تبقى على (فعول) بتحريك اللام فالصواب
تحريك النون بالفتح .

وقد وقع لهم مثل هذا فى مادة (ب خ خ — ج ٣ ص ٤٨٣) حيث روى

قول الشاعر

« رَوَا فِدُهُ أكرم الرافداتْ بَخْ لَكَ بَخْ لبحر خضمْ »
بسكون آخر العروض والصواب تحريكه بالكسر . ومثله ما روى لكشمر فى مادة
(ف ر ق — ج ١٢ ص ١٧٩)

« وَذِفرَى كَكاهل ذِيخ الحَلِيفُ أَصاب فَرِيقةَ لَيْلٍ فَمائًا »
 يسكون آخر العروض أيضا . ومثله ما روى للنافذة الجفدي في مادة (أن س —
 ج ٧ ص ٣١٢)

« بآنسة غير أنس القراف تُخْلِطُ بالَيْن منها شماسا »
 بالسكون أيضا . وفي البيت خطأ آخر وهو ضبطهم (بآنسة) بفتح النون والصواب
 كسرهما والمراد بها الجارية الطيبة الحديث .
 وهو كثير في الكتاب ينبغي التنبيه له والاستاذ اليازجي كلام في تحقيق هذا المقام
 أورده فيما كتبه على مادة (وأد) من فصول أغلاط اللسان التي نشرها في ضيائه فليراجع
 في ج ٦ ص ١٩٦ .

(وفي مادة — أ ت م — ج ١٤ ص ٢٦٩) روى لابي حية النميري

« رَمَتْهُ أناةٌ من رَيمَة عامر تَوَمِ الضُّحَى في مَأْتَمٍ أَيْ مَأْتَم »
 وضبط (تَوَم) بالجر والصواب رفعه لأنّه نعت لأناة وقد ضبط بالرفع في مادة
 (ونى — ج ٢٠ ص ٢٩٨) إلا أنّه روى هناك بتشديد الميم والصواب تخفيفها .
 (وفي هذه الصفحة) روى لزيد الخيل

« أفي كلّ عام مَأْتَمٌ تَعْمُونُهُ على محمٍ تَوَبَّعُونَهُ ومارضا »
 وكتب المصحح « قوله تعمونهُ الخ هكذا في الأصل على هذه الصورة وهو يحتمل تبعثونه
 أو تبعثونه وعلى الجلة فليحرر البيت » . قلنا الصواب (تبعثونه) بالباء الموحدة قبل
 العين والثاء المثلثة بعدها كما في كتاب سيبويه وخزانة الأدب للبغدادي وفسره
 بتهيجونه ونحرّ كونه . وفي البيت رواية أخرى لا توافق ما رسم هنا وهي (تجمعونه)
 رواها أبو علي القالي في أماليه .

(وفي مادة — ج م م — ج ١٤ ص ٣٧٩) روى لزهير

« وَكنتُ إذا ما جئتُ يوماً لِحاجةٍ مَضمتُ وأجمتُ حاجةُ الغدِ ما نحلوا »
 وروى (تحلوا) هكذا بالحاء المهملة وبالألف آخره ولا يخفى أنّ الألف لا محلّ
 لها هنا كما أنّ الرواية بالمهملة لا معنى لها لأنّه يقول إنني كنت إذا جئت لحاجة
 مضمت تلك الحاجة وانقضت وقوله أجمت حاجة الغد أي دنت وحن وقوعها فوصفها

بعد ذلك بأنها لا تحلوا لا يظهر وجهه . والصواب (لا تحلوا) بالمعجمة قال الأعمش
الشَّيْخُ مَرِيٌّ في شرحه على الديوان قوله لا تحلوا أى لا يحلوا الانسان من حاجة ما تواخت
مدته ولم يُرد بالغد اليوم الذى بعد يومه خاصّة وإِنما هو كناية عمّا يستأنف من
زمانه .

(وفي هذه الصفحة) روى قوله « الى مُطْمئن البرِّ لا تَتَجَمَّعُ »

وكتب المصحح « قوله الى مُطْمئن اخ صدره كما في معلقة زهير * ومن يوفى لم يذمم
ومن يهد قلبه * » قلنا الرواية المشهورة التى عليها شراح المعانيات (لا يُذَمُّ) وهى
التى أثبتنا المصحح بالحاشية فى مادة (ف ض و — ج ٢٠ ص ١٦)

(وفي مادة — ح ل م — ج ١٥ ص ٣٧) روى للوليد بن عُقبة

« لك الويلات أُنجمها عليهم نخير الطالبي التره الشوم »

ولا وجه لحذف النون من الطالبيين على هذه الرواية كإلا معنى للتره والصواب (الطالبي
الشرق) أى الثأر .

(وفي آخر مادة — ر ق م — ج ١٥ ص ١٤٢) « والرقيمُ فرس حرام بن

وابصة » وكتب المصحح بالحاشية « قوله حرام بن وابصة كذا هو بهذا الضبط
وبالراء المهملة فى الأصل والمحكم والتكملة » قلنا الذى فى مادة (ر ق م) من
القاموس وكتاب أسماء خيل العرب وفرسانها لابن عبد الله محمد بن زياد الاعرابي
حرام بكسر أوله وبالأزاي بضبط القلم فقط فى كليهما .

(وفي مادة — ر ك م — ج ١٥ ص ١٤٣ س ٧) « ومُرَّتكم الطريق

بفتح الكاف جادته ومَحَجَّتْهُ » والصواب (ومُرَّتكم) بحذف التنوين للإضافة .

(وفي مادة — س ه م — ج ١٥ ص ٢٠١) روى للمعراج

« فهى كَرِ عديد الكتيب الأهميم ولم يُليحنا حزنٌ على انهم .

ولا أب ولا أخ قُشْنهم »

وضبط (انهم) بضمّ النون والصواب كسرهما كما ضبط فى مادة (ل و ح —

ج ٣ ص ٤٢١) لأنها فيه تابعة للميم فى حركاتها فتضمّ فى الرفع وتفتح فى النصب

وتكسر في الجرّ وأصله ابن فلان زبدت فيه الميم أعرب من مكانين . وبعضهم يقتصر في إعرابه على مكان واحد فيعرب الميم لأنها صارت آخر الاسم إلا أنه يدع النون مفتوحة على كل حال فضمها هنا خطأ على كلتا اللغتين .

(وفي مادة — س و م — ج ١٥ ص ٢٠٥) « قال الراجز

غلام رماه الله بالحسن يافعا له سيماء لا تشق على البصر »

والبيت من الطويل لا من الرجز فالصواب أن يقال قال الشاعر لا الراجز .

بقي هنا استشهاد المصنف البيت على أن (سيماء) بالمدّ لغة في (سيماء) بالقصر ولا يخلو هذا الاستشهاد من نظر لأن السيماء بالقصر ساكنة الياء وأصلها واو قلبت ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها فقتضى ذلك أن تكون (سيماء) الممدودة ساكنة الياء أيضاً وهو مانص عليه صاحب القاموس وعليه يكون البيت مكسوراً ولا يصحّ وزنه إلا بتحرّك الياء منها بقبض فعولان ^(١) كما ضبطت في البيت هنا وفي أمالي القالي (ج ١ ص ٢٤٢) ولم نجد أحداً نصّ على فتح هذه الياء . والذي رواه الجوهري ونقله عنه المصنف بعد سطرين (له سيماء لا تشق على البصر) وهي رواية المبرّد أيضاً في كامله (ج ١ ص ١٤) من طبعة مصر سنة ١٣٠٨ إلا أن هذه الرواية لا يصحّ بها الاستشهاد على ما أراده المصنف ولا يستقيم مراده إلا بعد الوقوف على نصّ صريح في تحرّك الياء من (سيماء) وهو ما لم نقف عليه كما قدّمنا ولا نخل أحداد كره والله أعلم . (تمة) روى صدر هذا البيت بهذه الرواية المصنف والجوهري والقالي في أماليه والمبرّد في كامله وأنكرها أبو القاسم عليّ بن حمزة البصريّ فيما كتبه على أوهام المبرّد فقال « سمعت أبا ريش رضي الله عنه يقول لا يروى بيت ابن عنقاء الفزاريّ غلام رماه الله بالحسن إلا أعمى البصيرة لأنّ الحسن مولود وإنما الرواية بالخير » انتهى .

(وفي مادة — و س م — ج ١٩ ص ١٢٢ س ١٤) « وأرض مؤسومة

أصابها الوثني وهو مطر يكون بعد الخريف في البرد ثم يتبعه الولي في صميم الشتاء ثم ينجمه الربيع » . وضبط (الولي) بفتح فسكون على أنّه مصدر وليت الأرض

(١) ويقابله في البيت (له س) وقد يقال كيف يكون ذلك وليس بعد الهاء حرف ساكن يقابل الواو في (فعول) والجواب أن هاء الضمير متى وقعت بين متحركين توصل بعد الضم بالواو وبمسد الكسر بالياء على ما هو مقرر في علم التجويد .

أى سُقِيتِ الْوَلِيَّ . ومقتضى سياق العبارة أن المراد هنا الاسم لا المصدر بدليل ذكر الوسمى وما بعده من أسماء المطر فالصواب أن يقال فيه (الولي) على زنة قحيل وهو المطر الذى يلى الوسمى كما يُعلم ذلك من مراجعة مادة (ولى) .

(وفى مادة — أرن — ج ١٦ ص ١٥٣) رُوى لطرَفة

« اُمُون كَالْوَحِ الْإِرَان تَسَاتُهَا عَلَى لَاحِبٍ كَأَنَّهُ ظَهَرَ بِرُجْدٍ »
وضُبط (أمون) بضم أوله والصواب فتحه وهو فعول بمعنى مفعولة يقال ناقة أمون إذا كانت مأمونة العثار والإعياء كما يقال ركوب للمركوبة .

(وفى مادة — ح ب ن — ج ١٦ ص ٢٦٠) رُوى لَابِى الْعَلَاءِ الْمَعْرَى

« يَتَكَنَّى أَبُو الْوَفَاءِ رَجُلٌ مَاعَلَتْ الْوَفَاءُ الْأَطْرِيحَا
وَأَبُو جَعْفَرٍ ذُو الْقَالَةِ مَنْ جَعْدَةٌ لَزَالٌ لَازِمًا تَبْرِحَا
وَابْنُ عَرَسٍ عَرَفْتُ ابْنَ بَرِيحٍ ثُمَّ عَرَسًا جَهَامَةً فَبْرِحَا »
ورُوى (جهامة) هكذا بالالف والميم بعد الهاء وهو تحريف من التَّسَاخِ لَامَعْنَى لَهُ
هنا والصواب (جَهَانْتُهُ وَبَرِيحَا) كما يقتضيه السياق وبه رُوى فى لزوم ما لا يلزم .
(وفى مادة — س و س ن — ج ١٧ ص ٩٤ س ٩) « السُّوَسُنُ نُبْتُ

أَعْجَمِيٍّ مَعْرَبٍ اِطْعَ » بضم النون من (نبت) والصواب بفتح فسكون كما لا يخفى .

(وفى مادة — ع ر ن — ج ١٧ ص ١٥٥) رُوى لَامَرِي الْقَيْسِ

« كَأَنَّ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَدَقِهِ مِنْ السَّيْلِ وَالْعُثَاءِ فَلَسْكَ مِغْزَلٍ »
والعُثَاءُ ما يحمله السيل من كُسَارِ الْعَيْسِدَانِ وَحُطَامِ النَّبْتِ يُقَالُ بِتَشْدِيدِ التَّاءِ وَتَخْفِيفِهَا .
وقد ضبط فى البيت بالأول والمنقول عن ابن النحاس أَنَّ الْوَجْهَ ضَبَطَهُ فِي هَذَا الْبَيْتِ
بِالتَّخْفِيفِ عَلَى مَا فِيهِ مِنَ الزَّخَافِ وَبِهِ جُزِمَ أَبُو الْمَسَالَةِ الْمَعْرَى فِي رِسَالَةِ الْفَهْرَانِ فَالضُّبْطُ
عَلَى هَذَا خَالَفَ لِلرَّوَايَةِ وَإِنْ لَمْ يَعُدَّ خَطَأً لَفَوْيَا .

بقى الكلام فى صنيع المؤلف فى البيت فأنه لفسته من بيتين لامرى القيس هما

كَانَ ثَبِيرًا فِي عَرَانِينَ وَبَلِهِ كَبِيرُ أَنْاسٍ فِي بَحَادٍ مُزْمَلٍ

كَانَ ذُرِّي رَأْسِ الْمُجَنِّمِ غَدْوَةً مِنْ السَّيْلِ وَالْعُثَاءِ فَلَسْكَ مِغْزَلٍ

فجعل عجز الثانى عجزاً للأول وروى (ودقه) بدل وبه وإنما هو فى رواية أخرى
للأصمعيّ نصّها (كَانَ أَبَانًا فِي أَفَانِينَ وَدَقِهِ) . وذكر شراح المعاني أن الأصمعيّ

كان يروي البيت الثاني (كان طميّة الجيمر غدوة) وبها رواه المؤلف في مادة (ط م و — ج ١٩ ص ٢٣٩) .

(تنمة) مثل هذا التلقيق من شعر شاعر واحد سائغ للمصنّفين على ما ذكرناه فعلونه قصد السبب من الاسباب الاتي بيانها . قال العلامة البغدادي في شرح شواهد شرح النخبة الوردية لناظمها العلامة زين الدين عمر بن الوردي عند الكلام على قول الشاعر

وَدَّ كَرَّتْ تَقْتَدُ بَرْدَ مَائِهَا وَتَعْتِكُ الْبُولَ عَلَى أَنْسَائِهَا

إنه من شواهد سيبويه وإنه مركب من بيتين ثم قال بعد أن أورد الرجز الذي منه البيتان ما نصّه « واعلم أن مثل هذا يقال له تركيب بيت من بيتين وهو شائع عند المصنّفين في الاستشهاد بفعلونه قصداً إما لأن المعنى متفرق في أبيات وإما لأن في أحد المصراعين قلاقة معنى أو لغة وإما لغير ذلك فيختصرونه أو ينتخبونه كما فعل سيبويه هنا وكما صنع الجوهري في قول أبي وجزة أيضاً وتبعه الرضي

العاظمون تحيين ما من عاطف والمطمعون زمان أين المظلم

وكما فعل المبرد في شعر الجنيح الأسدي وقيل الجوهري وتبعه أكثر النحويين منهم ابن هشام في المعنى

حاشا أبا نوبان إن به ضنا على الملحاة والشم

وأصله

حاشا أبا نوبان إن أبا نوبان ليس يَكْنَمَةَ قَدَم

عمرو بن عبد الله إن به ضنا على الملحاة والشم

وكما فعل ابن السجري في نظم عمر بن أبي ربيعة

وناهدة الشدين قلت لها اتسكى فقالت على اسم الله أمرك طاعة

وأصله

وناهدة الشدين قلت لها اتسكى على الرمل من جبانة لم توسد (١)

فقلت على اسم الله أمرك طاعة وإن كنت قد كلفقت ما لم أعود

وهو كثير ولو سردته لطال وأورث الملل « انتهى كلام البغدادي وقد ذكره أيضاً في خزانة باختلاف يسير (ج ٢ ص ١٥٠) . وأصل البيت الذي ركبه الجوهري من

(١) الجبانة الصحراء والارض المستوية في ارتفاع ورواية الجاحظ في المحاسن والاضداد (على الرمل من ديمومة لم توسد) وهي الفلاة الواسعة .

قول أبي وجزة على ما ذكره المصنف في مادة (ع ط ف — ج ١١ ص ١٥٦) نقلا عن ابن برّيّ

العاطفون تحين مامن عاطفٍ والمنعمون يدًا إذا ما أنعموا
واللاحقون جفانهم قمع الذرّى والمطعمون زمان أين المطعم
ولا يخفى ما في قوله (والمنعمون يدًا إذا ما أنعموا) من القلق في المعنى وقد روى المؤلف في مادة (ح ي ن — ج ١٦ ص ٢٩١) والمُسْتَبْعُونَ يدًا والمعنى عليه ظاهر . وكان الجوهرى لم يطلع على هذه الرواية فحمله ما في الرواية الأولى على هذا التركيب والله أعلم .

(وفي مادة — أَيْ ي — ج ١٨ ص ٦٧) روى قول الشاعر

« سَمِعْتُ إِيَّاهُ الشَّمْسُ إِلَّا لثَانَةً أَيْسَفَ وَلَمْ يُكْتَمِدْ عَلَيْهِ بِأَمْدٍ »

وروى (يكرم) بالبناء التحتية أوله مبنيا للمجهول وبتقديم الميم على الدال والصواب (تَكْدِمُ) بالبناء للمعلوم أى أَيْسَفَ بِأَمْدٍ ولم تكدم على عليه يعنى تَقَضَّ . والبيت من معللة طرفة بن العبد يصف به نحر محبوبته فيقول كان الشمس أعارته ضوءها إلا لثانته لأن نساء العرب كن يذررن الأمد على الشفاء والثبات ليكون ذلك أشد للبعثان الأسنان . وليس في البيت رواية أخرى غير ما ذكرنا وبها روى في باب الالف الثانية . وجاء في شرح القاموس بالفظ (لم تكرم) وهو تحريف (تكدّم) كما لا يخفى .

في مادة — ب ل ك ي — ج ١٨ ص ٨٩) روى لبعض نساء العرب في

تخفيف الرجال

« أَتُخَذُّتُ فِي دُبَاءٍ . مُمَلَّاءٌ مِنَ الْمَسَاءِ . مُتَسَلِّقِي بَرَشَاءِ . فَلَا يَزَالُ فِي مِشَاءِ . وَعَيْنُهُ فِي تَبْكَاءِ » .

ثم قال المصنف بعد أن تكلم على كسر أول مِشَاءِ وتبكاء « وهذه الأخذة قد يجوز أن تكون كلها شعرا فإذا كان كذلك فهو من منهوك المنسرح وبيته
* صَبْرًا بَنَى عَبْدُ الدَّارِ * »

قلنا وعلى هذا فرواية (فلا يزال) باثبات الالف لا يستقيم بها الوزن بل ولا الإعراب لأن لا هنا جازمة ووزن الموقوف المنهوك من هذا البحر (مستفعلن مفعولات) فالصواب (فلا يزال في مِشَاءٍ) ويكون وزنه (مفاعيلن مفعولات) أى بخين مستفعلن فيصير

مفعول فينقل الى مفاعلي . وقد وقع هذا الخطأ أيضا في مادة (د ب ي — ج ١٨ ص ٢٧٣) .

(تَمَمَ) الأَخَذَ بضم فسكون رُقيّة كالسحر زعموا أن نساء العرب كنّ يصرفن بها أزواجهن عن غيرهن وتطلق أيضا على خُرزة كانت تُستخذ لذلك والظاهر أن التأخيد هو ما يسميه عامة المصريين اليوم (بالشَّيشية) أو شيء قريب منها . ومن تلك الأَخَذَ قوطن « أَخَذَتْهُ بِالْعَطِشَةِ بِالْثَوْبَاءِ وَالْعَطِشَةُ » وقوطن « يَأْتِيْلَةُ أَقْبَلِيهِ وَيَا كَرَارِ كُرِّيهِ وَيَاهَمْرَةَ أَهْمَرِيهِ إِنْ أَقْبَلْ فَمُرِّيهِ وَإِنْ أَدْبَرَ فَمُرِّيهِ » قال المصنّف في مادة (ق ب ل) « هكذا جاء الكلام وإن كان ملحونا لأن العرب تُجرى الأمثال على ما جاءت به وقد يجوز أن يكون عني بكَرَارِ السَّكْرَةِ فَأَنْتَ لَدَيْكَ » . (وفي مادة — ب ه و — ج ١٨ ص ١٠٦ س ٧) « ومنه قوطن إن »

المُعْرَى تُبْنَى وَلَا تُبْنَى وَهُوَ تَفْعِلُ مِنَ الْبَهْوِ وَذَلِكَ إِنَّهَا تَصْمَدُ عَلَى الْأَخْبِيَةِ « الخ . ورُوي بسكون آخر (تصمد) والصواب ضمّه وهو ظاهر .

(وفي مادة — ث ب و — ج ١٨ ص ١١٦ س ٤) « الشَّيْءُ الْقُصْبَةُ مِنَ

الْفُرْسَانِ وَالْجَمْعُ ثُبَاتٍ » بجرّ (ثبات) والوجه الرفع وهو ظاهر أيضا .

(وفي مادة — خ س و — ج ١٨ ص ٢٤٩ س ١٨ — ١٩) « أراد أن هذا

الفرس يعدّ وعلى خمسٍ من الأُنْ فيطردّها » ورُوي (لفرس) والصواب الفرس بالالف في أوّله .

(وفي مادة — دل و — ج ١٨ ص ٢٩١ س ١٣) « وَاللَّائِيَةُ الْمُنْجَنُونَ

وَقِيلَ الْمُنْجَنُونَ تُدِيرُهَا الْبَقَرَةُ وَالنَّاعُورَةُ يَدِيرُهَا الْمَاءُ » . ورُوي (قليل) هكذا بلامين والصواب (قيل) كالأخفى . ورُوي (تديرها) بالنصب ولا وجه له وإنما الوجه الرفع لتجرّد الفعل من موجبات غيره .

(وفي مادة — د م ي — ج ١٨ ص ٢٩٤) رُوي الامام عليّ بن أبي

طالب عليه السلام

« لِمَنْ رَايَهُ سَوْدًا يَخْفِقُ ظَلْمُهَا إِذَا قِيلَ قَدِ مَهَا خُصِيْنُ قَدَمَا »

وَبُورِدُهَا لَطِيفٌ حَتَّى يُعَاسِهَا بِحَيَاضِ الْمَنَایَا تَقْطُرُ الْمَوْتَ وَالِدًا»
 وَرَوَى (حُصَيْن) بِالضَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَالضَّوَابِ أَنَّهُ بِالْمَجْمَعَةِ كَمَا أوردته المؤلف في مادة
 (ح ض ن — ج ١٦ ص ٢٨٠) واستشهد عليه هناك بالبيتين وذكره صاحب
 القاموس في هذه المادة أيضا وهو الحُصَيْن بن المنذر صاحب رواية الامام يوم صَنِين.
 وأما الحُصَيْن بِالْمَهْمَلَةِ فَذَلِكَ ابْنُ الْحَمَامِ الْمُرِّي الْقَائِلُ

تَأَخَّرْتُ أَسْتَقِي الْحَيَاةَ فَلَمْ أَجِدْ لِنَفْسِي حَيَاةً مِثْلَ أَنْ أَتَقَدَّمَ
 فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدَامَى كَلَاؤُنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا تَقْطُرُ الدَّمَا
 تَقَالِقُ هَامًا مِنْ رِجَالِ أَعَزَّةٍ عَلَيْنَا وَهَمٌ كَانُوا أَعَقَى وَأَظْلَمًا

وكثيرا ما يقع تصحيف الحُصَيْن بن المنذر بالحُصَيْن في كتب الادب المطبوعة كالمقد
 الفرید وغيره لاسيما عند رواية يتي الامام والظاهر أن منشأ هذا الاشتباه اتفاق
 الاسمين في الرسم والمقطوعين في البحر والقافية فظنوهما من قصيدة واحدة لشاعر واحد
 ولم ينتبهوا الى قائل الشعر والمقول فيه فخلطوا بينهما .

(تَمَّة) هَذَانِ الْبَيْتَانِ مِمَّا ثَبَتَ مِنَ الشُّعْرِ لِلْإِمَامِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَنَقَلَ الْمُصَنِّفُ
 وَصَاحِبُ الْقَامُوسِ فِي مَادَّةِ (و د ق) عَنْ أَبِي عُمَانَ الْمَازَنِيِّ أَنَّهُ لَمْ يَصْحَحْ عَنْهُ إِلَّا قَوْلَهُ
 تِلْكَ كُمْ قَرِيشٌ تَمَنَّائِي لَتَقْتُلَنِي فَلَا وَرَبِّكَ مَا بَرُّوا وَلَا تَطْفِرُوا
 فَإِنْ هَلَكْتَ فَرَهْنٌ ذِمَّتِي لَهُمْ بِذَاتِ وَدٍّ قَيْنٌ لَا يَعْصُو لَهَا أَمْرًا^(١)
 وهو وإن صوّبه الزخشرى فجمهور أئمة الادب على خلافه وقد كنت عُنيت بتحقيق
 ما ثبت من شعره وما لم يثبت خصوصا ما جاء في الديوان المنسوب اليه ثم عاقتني
 العوائق عنه .

(وفي مادة - دوو - ج ١٨ ص ٣٠٩) رَوَى لِيَزِيدُ بْنُ الْحَكَمِ

الشَّقِيقُ فِي الْكَلَامِ عَلَى أَدَوَى بَعْنَى أَكْلِ الدُّوَايَةِ وَهِيَ الْقَشْرَةُ الَّتِي تَعْلُو اللَّبْنَ وَالْمَرْقَ
 « تَدَا مِنْكَ غَشٌّ طَالَمَا قَدْ كَتَمْتَهُ كَمَا كَتَمْتَ دَاءَ ابْنِهَا أُمُّ مُدَوِي »
 ثُمَّ قَالَ الْمُصَنِّفُ « وَذَلِكَ أَنَّ خَاطِبَةَ مِنَ الْأَعْرَابِ خَطَبَتْ عَلَى ابْنِهَا جَارِيَةً فَجَاءَتْ أُمُّهَا
 إِلَى أُمِّ الْغُلَامِ لَتَنْظُرَ إِلَيْهِ فَدَخَلَ الْغُلَامُ فَقَالَ أَدَوِي يَا أُمِّي فَقَالَتْ الْإِخَامُ مَعْلَقٌ بِعَمُودِ
 الْبَيْتِ أَرَادَتْ بِذَلِكَ كِتْمَانَ الْإِبْنِ وَسُوءَ عَادَتِهِ » انتهى . ففقتضى سياق الكلام

(١) وروى (بنات روقين) والمعنى واحد والمراد الداهية العظيمة .

أن يكون (اللعجام) بالجمع لا بالحاء المهملة لأنها أرادت إظهاره للمرأة أنه صاحب خيل وركوب .

وفي المصحح لابن الأثير ما نصه « أمّ مذّوى يضرب بها المثل لمن يُورّى بالشئ عن غيره ويكنى به عنه ، أصله أن امرأة من العرب خطبت على ابنها جارية فجاءت أمها إلى أمّ الغلام لتتظرنه فدخل الغلام فقال لأمه أذّوى فقالت له اللعجام معلق بمحود البيت والمرج في جانبه ، فظهرت أن ابنها أراد أداة الفرس للركوب فكتمت بذلك زلة ابنها عن الخطابة » انتهى ومثله في المزهري للسيوطي (ج ١ ص ٢٧٢) من النسخة المطبوعة ببغداد .

(وفي مادة شري — ج ١٩ ص ١٥٨ س ١٧) « وشريّ الفرس في

سيره واستشري أي ليحّ فهو قيس شريّ » ، وضبط (قيس) بكسر الراء وهما أنه نمت على فعل والصواب فتحها لأن المراد أن الفرس إذا شريّ قيل له شريّ فهو منعموت لا نمت .

(وفي مادة — ص غ و — ج ١٩ ص ١٩٤) روى لذي الرّيش في

« نصفي إذا شدّها بالكسور جائلة حتى إذا ما استوى في غرزها ثقب » وضبط (الكور) بفتح أوله والمراد به في البيت الرجل وقد نصّ أئمة اللغة على ضمه إذا كان بهذا المعنى ومنهم المؤلف في أول مادة (ك و ر — ج ٦ ص ٤٧١) بل نقل عن ابن الأثير أن كثيرا من الناس يخطئون في فتح المكاف منه .

(وفي مادة — ع د و — ج ١٩ ص ٢٦١ س ٢٤) « ولم يأت فقلّ

صفة الاّ قومٌ عدّى ومكانٌ سيّى » الخ والصواب قومٌ بالتنوين كما ضبط (مكان) لانهما غير مضافين بل ما بعد كلّ واحد منهما نعت له . وبعبارة في مادة (ح ن ظ ب) « أعددتُ للذئب وللمل الحارس » بتنوين ليل والصواب حذف تنوينه للاضافة وإقامة الوزن . ومثله في مادة (رغ غ) « الرغيفة طعام » وفي (رف غ) « دقيقة الأرفاغ ضخمة الركب » بتنوين الرغيفة والدقيقة مع (ال) في الأولى والاضافة في الثانية وكلّهما ظاهر .

ومثله كثير في الكتاب نهت على بعضه فيما سبق وتركت سائر ظهوره .

(وفي مادة — غ ر و — ج ١٩ ص ٣٥٨) رُوى لخطام المجاشعي

« أهل عرفت الدار بالغريين لم يبق من آي بها يُحَلِّينَ »

غير خطام ورماذ كنفين وصايات ككما بو نفين »

ورُوى (خطام) في البيت بكسر أوله وبالطاء الممجمة وكتب المصحح بالحاشية « قوله غير خطام هو هكذا في الاصل هنا بالطاء الممجمة وكذلك في مادة ثقي من اللسان وحرر الرواية » .

قلنا الذي نصّ عليه العلامة البغدادي في الخزانة وفي شرحه لشواهد شرح الرضي على الشافية أنه بضمّ الطاء المهملة وهو ما تكسر من الخطب والمراد به دقّ الشجر الذي قطموه فظلموا به خيامهم .

(وفي مادة — ف ق و — ج ٢٠ ص ٢٠) رُوى لامرئ القيس بن عابس

« أيا تملك يا تمللي ذريني وذري عدلي »

والصواب (عدلي) بالذال الممجمة .

(تمة) هذا البيت أحد أبيات عشرة ساقها المؤلف في هذه المادة وأورد ستة

منها في مادة (د ف ن س — ج ٧ ص ٣٨٨) منسوبة لامرئ القيس بن عابس كما

هنا أو للفند الزماني في قول . وقد رأيت البيت منسوباً للزماني النحوي وممزوجاً

ببيت آخر في باب القوة والركاكة من كتاب البديع لابن منقذ هكذا

أيا تملك يا تمللي وذات الطوق والحجل

ذريني وذري عدلي فانّ المذل كالقتل

والظاهر أنه رأهما في بعض القول منسوبين للزماني فتصحف عليه بالزماني فزاد

من عنده (النحوي) توهماً أنه الامام المشهور .

(وفي مادة — ف ن ي — ج ٢٠ ص ٢٤ س ١٩) « قال ابن جنس

واحد أفناء الناس فنأولاهم واو لقولهم شجر فنوأ اذا اتسمت وانتشرت أغصانها » .

والصواب (شجرة) كما لا يخفى .

(وفي مادة — ق ر و — ج ٢٠ ص ٣٨ س ٢١) « والقارية والقارات

الحاضرة الجامعة » . ورُوى (القارات) بالطاء المبسوطة والصواب أن ترسم معسودة

لأنها ناء القارية بعينها وإنما قبلت الياء ألفاً في لغة طي و دليل ما ذكره المصنف في مادة (ن ص و — ج ٢٠ ص ١٩٩ — ٢٠٠) من أن الناصاة لغة طائية في الناصية قال وليس لها نظير إلا حرفين بادية وبادة وقارية وقارة وهي الحاضرة .

(وفي مادة — ق ض ي — ج ٢٠ ص ٥٠ س ١٠) « وقصة أيضا موضع

كانت به وقعة تحلاق اللمم » . وضبط (تحلاق) بكسر اوله والصواب فتحه لأن المصادر من هذا الوزن لا تكون إلا مفتوحة الاول سوى ما نصبوا على كسره شذوذا وليس تحلاق منه وقد ضبطوه في مادة (حل ق) من اللسان والقاموس بالفتح كما ذكرنا . أما ما شذ عن هذه القاعدة فجاء مكسور الاول فهو تلقاء وتبيان وتلفاق وتبكاء وتمشاء وذكر الحريري في درة الغواص تنضالا وفي شرحها للخفاجي والالتوسي تشراب . هذا ما وقعت عليه وبعضه حكى فيه الفتح أيضا غير أن صاحب اللسان نص في مادة (م ش ي) على أن تمشاء بالكسر لم يجز إلا في أخذة لبعض نساء العرب وهي التي سبق كلامنا عليها في مادة (ب ك ي) وصرح بأنه لا يستعمل كذلك إلا فيها .

(وفي مادة ق ل و — ج ٢٠ ص ٦١) روى لابن مقبل

« كَانْ نَزَوَ فِرَاخِ الْهَامِ بَيْنَهُمْ نَزَوَ الْقُلَاتِ زَهَاها قَالَ قَالِينَا »

وروى بنصيب (نزو) الواقع في أول المعجز على توهم أنه مفعول مطاق لنزو الاول والصواب رفعه على الخبرية لكان كما يقتضيه المعنى وبه ضبط في المخصص (ج ١٣ ص ١٧) . والظاهر لنا في معنى البيت أن الناظم يصف قتالا وقع بين فئتين فشبهه ضرب الرؤوس بالسيوف وتطايرها بنزو القلّات وهي جمع قلعة بالتحفيف خشبة نحو ذراع تُنصب وتُضرب بخشبة أخرى أكبر منها يقال لها المقلّاس والمقلّاء وقوله زهاها أي ضربها وألها في عائدة على القلّات وقوله قال قالينا أراد قلو قالين أي رمي لاعبين بالقلّة . (وفي مادة — ق ن و — ج ٢٠ ص ٦٥) روى للمتأس لسا ألقى

صحيفته في النهر

« أَلْقَيْتُهَا بِالْئَسْنِي مِنْ جَنْبِ كَافِرٍ كَذَلِكَ أَقْنُو كُلَّ قِطِّ مُضَلَّلٍ »

وضبط (مضلل) بفتح اللام أي بصيغة اسم المفعول ولا يخفى أن الذي أوقع في الضلال هو حامل القط لا القط فالصواب كسرهما ليس بمتعين المعنى وبه ضبطه شيخنا الشنقيطي عند قرأته عليه كتاب النخلة للسجستاني . على أن البيت روى هنا مخروما والذي في

مادة (ل ف ر — ج ٦ ص ٤٦٣) وَأَلْقَيْنَا الْخ.

(وفى مادة — ل ذى — ج ٢٠ ص ١١٢) رُوى للأشهب بن رُمَيْلة

«وَأَنَّ الَّذِي حَانَتْ بَفْسَلَجٍ دَمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِد»

ورُوى البيت أيضا فى باب الألف اللينة (ج ٢٠ ص ٣٤٢) بنصب (كلّ) كما هنا ولم يظهر لى وجهه والصواب رفعه على أنه صفة للقوم على مذهب الجمهور أو توكيد له على رأى ابن مالك وبه ضُبط فى مادة (ف ل ج — ج ٣ ص ١٧٣) .

(وفى مادة — ل قى — ج ٢٠ ص ١٢١) رُوى قول الشاعر

«أَلَا حَبِّدَاءَ مِنْ حُبِّ عَفْرَاءٍ مُلْتَقَى»

بزيادة همزة فى آخر حَبِّدَاءَ والصواب حذفها .

(وفى مادة — ن ج و — ج ٢٠ آخر ص ١٧٨) رُوى لعبيد

«فَمَنْ يَنْتَجُوْتَهُ كَمَنْ يَعْقُوْتَهُ وَالْمُسْتَسْكِنُ كَمَنْ يَمْشَى بِقِرْوَاخٍ»

ورُوى (يعقوته) بالثناة التحتية أوّله والصواب بالموحدة وهو ظاهر .

(وفى باب الألف اللينة فى الكلام على ذا — ج ٢٠ ص ٣٣٥ س ١٣)

«كما قالوا إذا أَخْوَلُوا ذِي أَخْتِكَ فَكَسَرُوا الذَّالَ فِي الْإِنْتَى وَزَادُوا مَعَ فَتْحَةِ الذَّالِ فِي الْمَذْكَرِ أَلْفًا وَمَعَ كَثْرَتِهَا لِلْإِنْتَى يَا» . ورُوى (كثرتها) بالثاء المثناة والمراد هنا (الكسرة) بالسین أخت الفتحة والضمّة لا تقيض القلّة كما لا يخفى .

(وفى هذا الباب ص ٣٥٦ س ١٢) «فَأَنْتَ بِالْخِيَارِ إِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ

بِلَا تَنْوِينٍ وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ وَنَوَّنْتَ وَفِيهَا لُغَاتٌ كَثِيرَةٌ سِوَى مَا ذَكَرْتَ» الخ . وضُبط (لغات) بلا تنوين والصواب تنوينه والله أعلم .



تذبيہ

جعلنا هذا القسم الأول من « تصحيح لسان العرب » قاصرا على ما وضعه البحاثة المحقق النابغة المدقق اللغوي الأديب سعادة أحمد تيمور بك . وسيتلوه عما قريب بعون الله كلما وصلت إليه يدنا من التصحيحات الأخرى التي استدرکها نفر من أفاضل الباحثين المحدثين واعلام اللغويين المجتهدين مثل الامام المرحوم الشيخ محمد محمود الشنقيطي والشيخ حمزة فتح الله والمرحوم الشيخ ابراهيم اليازجي والمرحوم الشيخ محمود مصطفى والشيخ محمد البلبيسي اللذين توليا رئاسة التصحيح بمطبعة بولاق الاميرية وغير ذلك من التصحيحات التي يمكننا العثور عليها أو التي يهدينا أهل الفضل اليها ، وسندرج ذلك ناسبين كل تصحيح لواضعه

والمسؤول في وجه الله تعالى أن ينفع بهذا العمل أهل الادب وأن يتقبله خالصا لوجهه الكريم انه حسبي ونعم الوكيل

محمد عبد الجواد الدمشقي